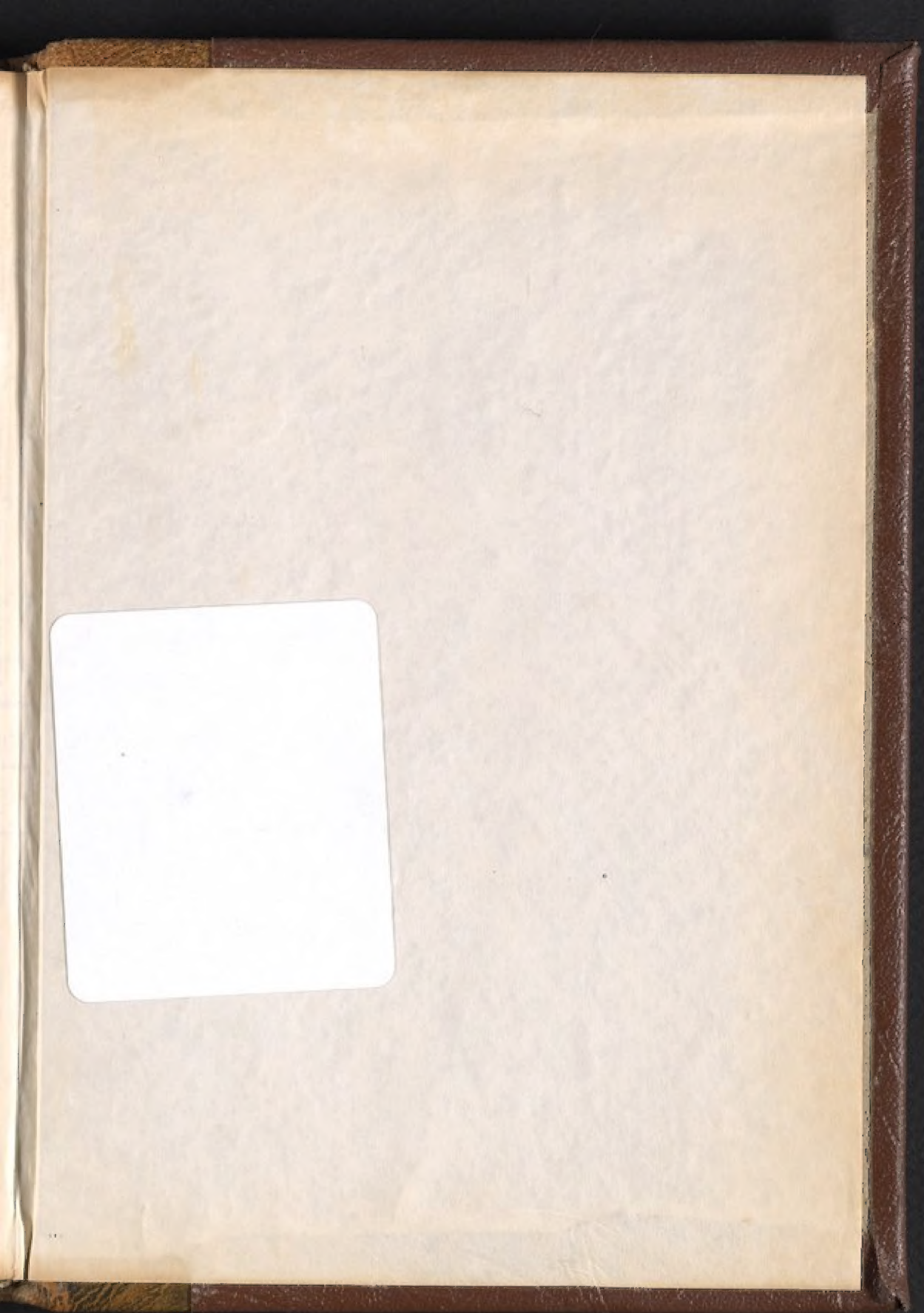


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY



3 8534 01098 7513





الحمد لله

والصلاة والسلام

على سيدنا محمد

وآله الطيبين

طاهرين

البررة

الطاهرين

الطاهرين

الطاهرين

والصلاة والسلام

على سيدنا محمد



١٤٥

تو سقا طهه ع

١٧٥٦

لصا  
ص

الحكم المطبوع  
في القرن العشرين

# الحكم المطبوع

في القرن العشرين

al-Aggad, Abbas Mahmud  
al-Hukm al-Mutlaq  
بقلم

JC  
481  
A59x

عبدالله محمود العقاد  
عبدالله محمود العقاد



321/6  
ag 11 d

٣٢١, ٦  
العقاد ٢

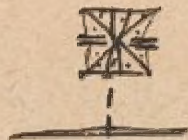
الأهداء

٢٩٨٩٩١

الى مصطفى النحاس باشا  
~~بخطه~~

خليفة سعد وعنوان ثقة الامة المصرية

~~بخطه~~



17156



## هل فشلت الديمقراطية؟

x كان الاستبداد المطلق متدسّاً في زعم رجال الدين الذين كانوا يستعينون به على حفظ مكانتهم وقضاء ما رُبهم وكان هو يستعين بهم على تقرير نفوذه وشمول سلطانه على الضمائر والاجسام، وكان لحق الحكم مصدر الهى يتلقاه الحاكم المستبد من السماء فلا يُسأل عنه ولا يكون للشعب الا أن يطيعه كما يطيع خالقه ويؤمن بحكمته التى تخفى عليه كما يؤمن بأسرار حكمة القدر. فالحكومة رسالة سماوية معصومة على هذه الأرض الخاطئة، والشك فى الحكومة كالشك فى العقيدة كلاهما كفر يعاقب عليه بالحرمان السرمدى من رحمة الله

كان هذا هو مصدر الحكومة المستبدة الى ما قبل القرن الثامن عشر، وكان الايمان به عاماً شائعاً لا يشك فيه الا أفراد معدودون من أحرار الفكر يخفون آراءهم كما يخفى المجرم جريمته والآثم وصمة عاره، فلما انتقل سلطان الحكم من الملوك المستبدين الى مشيئة الشعوب انتقلت القداسة معه الى المصدر الجديد وأصبح حق الحكم مقدساً — مرة أخرى —



من طريق الشعب لا من طريق الصوامع والكهان ، وتغير  
النظام القديم ولم يتغير قلبه الذي صنعتها العادات المتأصلة  
والمصالح المتشعبة والعقائد الموروثة ، وربما بدأت هذه القداسة  
الشعبية على سبيل المجاز في التعبير ياجأ اليه دعاة النظام الحديث  
للمقابلة بين أساس الحكومة الغابرة وأساس الحكومة الحاضرة ،  
ثم أضيفت الى هذا المجاز حماسة الفكرة الناشئة وروح الأمل  
في المستقبل والنقمة على الماضي فاصبحت القداسة الحديثة  
عقيدة في الضمير يشوبها من الابهام كل ما يشوب العقائد التي  
تستعصى على تناول العقول

أصبحت الديمقراطية عقيدة مقدسة في العرف الشائع  
فجاءها الخطر من هذه الناحية في عصر الشك والسخرية من  
جميع « المقدسات » . . . وسمع الشاكون والساخرون بهذه  
« المقدسة » الجديدة فعلموا ان هناك شيئاً طريفاً يظهر في  
براعة التفنيد وقدرة التصغير والتقييد ! فاسرعوا اليه في جد  
ووقار وأعتوا أنفسهم كثيراً ليقولوا ان الديمقراطية شيء  
لم يهبط على الارض من السماء وان القداسة هنا مجاز لا حقيقة  
له في العلم والاستقراء . . . فكان الجاحدون لقداسة الديمقراطية  
والمؤمنون بتلك القداسة المنزهة عن الشوائب بمنزلة واحدة



من الفهم والسداد ، لأن قداسة الديمقراطية لم تكن مسألة  
علمية يبحثها الناقدون الممحصون على هذا الاعتبار من جانب  
القبول أو من جانب الإنكار ، فالذين يضعونها هذا الوضع  
ينظرون اليها من أضيق حدودها التي يعرفها المجازيون  
والجهلاء ، ولا ينظرون اليها من أوسع الحدود التي يحيط بها  
من يعرف حقيقتها وقياسها بمقياسها الصحيح . وإذا كان  
المتكلم الذي يقول ان الماء العذب شهد حلو المذاق مخطئاً في  
صيغة التعبير العلمي فأشد منه امعاناً في الخطأ والغفلة عن الحقيقة  
من يحمل الماء العذب الى المعمل الكيميائي ليثبت ان الماء ماء  
وليس بشهد حلو المذاق كما يقولون في لغة المجاز

\*\*\*

في أواخر القرن التاسع عشر ظهرت « السيكولوجية »  
أو علم النفس وتفرعت فروعها وكثر الاشتغال بتطبيقه على  
الأفراد والشعوب . ولعل أغرب ما استغربه الناس من  
قضايا هذا العلم وصفه لأطوار الجماعات والأساليب التي يجري  
عليها في تكوين عقائدها وتوجيه أهوائها وتسيير حركاتها  
وإثارة خواطرها . فقد جاء هذا الوصف بعد شيوع الديمقراطية  
في العالم الحديث بأكثر من جيلين فلاح لمعظم الناس كأنه



غريب وكأنه مخالف للمقرر في الأذهان أو لما يجب ان يتقرر  
في الأذهان ١ ولو أنه جاء قبل ذلك بمائتي سنة أو لو أنه تقدم  
في عصر الإصلاح مثلاً لما وقع من الافكار موقع الغرابة في  
شيء ولا أحاط به ذلك السحر الذي يحيط بكل هجمة  
مخالفة للألوف ، ثم جاءت الديمقراطية حتماً في سياقها  
الطبيعي دون أن ينجيل الى أحد أن حقائق علم  
النفوس تعارض الحكم الديمقراطي أو تعارض حكم الشعوب.  
لان الديمقراطية كانت نتيجة لازمة لفساد حكم الاستبداد  
ولم تكن نتيجة لجهل الناس بالسيكولوجية وخطئهم في تفسير  
حركات الجماعات . فلو علم الناس في القرن الرابع عشر  
أو الخامس عشر أن حركات الشعوب غير مقدسة ولا منزهة  
عن عيوب الطبيعة البشرية لما كان ذلك مانعاً لوقوع تلك  
الحركات في أوانها ولا واقعاً للا نظمة العتيقة من التداعي  
والسقوط . ولكن « السيكولوجية » ظهرت بعد الديمقراطية  
فنشأت غرايتها من ثم وكان استغراب الناس اياها وهما متولداً  
من الوهم القديم الذي تطرق اليهم من تقديس الشعب بعد  
تقديس العواهل المستبدين . فلولا الخرافة الدائرة خرافة  
المستبدين الالهيين لما وجدت خرافة الشعوب الالهية ولا اتخذت



أطوار الجماعات التي استعرضتها مباحث العلماء النفسيين دليلاً  
على بطلان الديمقراطية ، ولا قيل ان نظامها قائم على أساس  
واهن لأنه قائم على مشيئة الشعوب وهي مشيئة لا توصف  
بالعصمة . ! وقد عايناهم من أطوار الافراد أنهم  
يطعمون ويسنئون وأنهم يتقادون للهوى ويخضعون للشهوات  
وأنهم عرضة للخطأ الكثير والضلال البعيد وأنهم غير  
معصومين بحال فلم يكن هذا العلم بأطوار الافراد  
هو الذي قضى على حكومة الفرد ولم تنقوض النظم الأولى  
الا حين تعذر التوفيق بينها وبين أحوال الرعايا ومطالب  
الأمة .

\*\*\*

لم تنقض على الديمقراطية سنونات حتى خيبت آمال  
الحالمين فيها وخيبت آمال أولئك المظلومين الذين صوروا  
زمانها المرقب في صورة الفردوس الأرضي أو العصر الذهبي  
الذي تقف به الشعوب وتحدث به الاساطير . فلا ظلم ولا  
اجحاف ولا تمييز بين القوي والضعيف أو القريب والبعيد ؛  
كأنما صوت الشعب المنطلق من غيايات الاسر نغمة ساحرة  
كنفحات « أورفيوس » يتجاور في سماءها الليث والحمل



والضاريات والنقاد ، ومتي كان كل هذا منتظراً من الديمقراطية  
فلا جرم يجيب فيها الظن ويحكم عليها الحاكمون بالفشل بعد  
أول صدمة مع وقائع الحياة وعثرات التجربة الأولى وهي  
لا تخلو من النقائص ولا تسلم من الاضطراب . فلم يكن أسمى  
على الديمقراطية ولا أظلم لها من غلاة المؤمنين بها الذين كانوا  
يكلفونها ما ليس يكلفه نظام في هذه الدنيا أنة كانت قواعده  
من الصحة ونيات القائمين به من الصلاح

هذه كلها أسباب يصح أن تسمى بالأسباب المصطنعة  
لأنك في حقيقة النظام الديمقراطي والأخذ فيه بالعرض دون  
الجوهر المقصود . علي أنها ليست بجميع الأسباب المصطنعة  
التي يمكن أن تعدد في هذا المقام . فهناك أسباب مثلها دعت  
الى الشك في حكومة الشعب قلما تتجاوز العرضيات الى  
دخائل الأمور . فمنها أن عيوب الحكومة الشعبية مكشوفة  
ذاتة لاستفاضة علاقاتها واشتراك المئات والألوف في دعوائها  
وأعمالها . فليس لها حجاب من الفخامة والروعة كذلك  
الحجاب الذي كانوا يسترون به عيوب الحكومات المستبدة  
ويتعاون فيه السكبان والمداح والبلاطيون على التمويه والتزويق ،  
وخلق بهذا التكمشف أن يفض من فضائلها بعض الشيء



وبرسل عليها السنة الترابرة والفضوليين ومن لا ينظرون الى  
عواقب الكلام

ومن الاسباب المصطنعة ان نقد الديمقراطية يرضى غرور  
تلك الفئة التي تحب أن تتعالى عن « الشعبيات » لما في ذلك  
من الامتياز والادعاء ، ومنها انه المستبددين الطامعين في رجعة  
الحكم القديم يسعون سعيهم سرأ وجهرأ لتشويه كل نظام غير  
نظامهم وتاليب الناقمين على الحكم الحديث ولا بد في كل  
حكم من راضين وناقمين ، ومنها أننا في زمن تتوالى فيه  
المخترعات ويسألون فيه أبداً عن أحدث الآراء وأغرب  
الاخبار . فاذا مضت خمسون سنة على الناس وهم يمدحون  
الديمقراطية فالذي يفاجئهم بعد ذلك بنقدها لا يعدم لهساءعين  
بين طلاب الزي الطريف في كل مجال

فانت ترى ان نقد الديمقراطية يصادف من العناية أضعاف  
ما تستوجبه الاسباب الحقيقية التي لا دخل فيها للوهم والفرص  
والفضول . وأما الاسباب المصطنعة فما هي وما مبالغ ما تجيزه ؟  
هي أشياء لا تجيز لاحد أن يحكم بفشل الديمقراطية ولا بأنها في  
طريق الفشل القريب .



## لم تفشل الديمقراطية

لم تفشل الديمقراطية ولا ظهر الى الآن من آثارها  
وعلاماتها الا ما يدل على نجاحها وثباتها وانها ستكون أساساً  
للحكم في المستقبل تُبنى عليه قواعد الحكومات ويرجع اليه في  
اصلاح كل ما يحتاج منها الى الاصلاح . أما تلك الاسباب  
المصطنعة التي ألمعنا بها فأكثر من يتعلق بها ويعمل  
لترويجها هم أنصار الحكم المطلق والرجعة الى الاستبداد  
القديم وهم أقل الناس حقاً في تجريح الديمقراطية بعد ما بين  
من فشل حكمهم في بلاد كثيرة وأحوال مختلفة . فاذا بطل  
ايمان الناس بقداسة الديمقراطية — مجازاً أو حقاً — فمن  
المقرر المقطوع به أنهم لا يرجعون الى الايمان بقداسة المستبدين  
وما يزيفونه من الدعاوي والجهالات ، واذا قيل ان  
الجاهل تنخدع للزعماء وتؤخذ بالمظاهر وتستمال الى العقائد  
التي تبث فيها بالابحاء والتكرار فهذه الاطوار لم تكن ملغاة  
في العصور الماضية ولا كان شأنها ضعيفاً في تصريف الامم  
وقيادة الحكومات . وماذا كان يصنع المستبدون طوال العصور



الماضية الا أن يستعينوا على خداع الجماهير تارة بالخرافات  
والاوهام وتارة بالمظاهر والوجاهات والالقباب والاسماء  
وتارة أخرى بالعطايا والمواعيد الى سائر ما هو معروف من  
أساليبهم في تمويه الاعمال واخفاء الحقائق والتحويل على الغرائز  
والشهوات . ولو أحصيت الحروب التي أريقَت فيها دماء  
الالوف من المحاربين والمسلمين لخداع الشعوب وتخليتها ، أو  
لو أحصيت الارواح البريئة التي أزهدتها أعداء الحرية والمعرفة ،  
أو لو أحصيت الثورات والتمردات التي شجرت بين الحكام  
والرعايا من أجل المظاهر والاسماء والمنازعات الصبغانية  
والدعوى الفارغة ، أو لو أحصيت الدسائس والجرائم التي  
انغمس فيها طلاب الحظوة وأعوان الطغيان لكان في بعض ذلك  
شاهد على حقيقة من تنفهم غفلة الجماهير ومن يضرهم انتباهها  
وأن تلك الغفلة لم تدم كما دامت في جهود المستبدين ولم تفد  
أحدا كما أفادتهم ولم يحذروا شيئا قط كما حذروا يقطتها ولا  
رغبوا في شيء قط كما رغبوا في بقائها واستطالتها . وإنما الفرق  
بين الاستبداد والديمقراطية أن المجال يتسع في هذه لاقوال شتى  
تتكشف الحقيقة من بينها ولكنه لا يتسع في عهد الاستبداد  
لكل قائل ولا يصعب فيه التواطؤ على الغش والكتمان



وان مجرد القول بان الشعوب لا تصلح الديمقراطية  
دليل على انها درجة عالية يجب أن تتوجه اليها آمال المصلحين  
وطالب الكمال، في حين ان القول بجهل الشعوب واضرارها  
من اجل ذلك الى الحكم المطلق دليل على مصالحة الحكم  
المطلقين في بقاء ذلك الجهل وتخليد هذه الحالة التي بها يخلدون  
ومما يضعف جانب الحكم المطلقين في دعوتهم هذه  
أهم يعيبون على الجماهير أطوارها ليتخلصوا من ذلك الى  
نزكية الحكم الدكتاتوري أو الحكم المطلق مع أن التجارب  
الكثيرة — والتجارب الحريثة منها على الخصوص — قد  
أظهرت ان الدكتاتوريين المصلحين هم رجال الشعوب وعمرة تلك  
الأطوار وأن الجماهير لا تنقصها البديهة التي تفطن بها الى  
مقدرة القادة وتواهم اعجابها وتخضع بثقتهم واقوالها وتسلمهم  
زمامها حتى حين يجبرثون على عادتها التي تغار عليها وتغضب  
المساس بها اذا مسها من ليست له تلك القدرة وذلك الاعجاب.  
فاذا احتاجت الجماهير الى المصلح النافذ في اصلاحه فلايس  
أقدر على هذا المطلب من زعيم شعبي تبرزه البديهة  
الشعبية ولا أسرع منه في حث غريزة الامة ومغالبة ما فيها  
من العيوب، وكان هذا المصلح هو الزوج المحبوب الذي



يطاع لان طاعته سرور ويقاس مقدار حبه بمقدار المشقة التي  
تبذل في اطاعة امره . وقد يكون الزوج زوجا بالصيغة الرسمية  
ولكنه لا ينال هذه المكانة ولا يأمن الرياء والخيانة اذا  
تكففت له الصيغة الرسمية بالطاعة الظاهرة .

وعبت ولا ريب ان نعاب أطوار الجاهير وأن يقتصر الامر  
فيها على النقد والزراية وهي هي الاطوار التي لازمتها في كل  
ما تمخضت عنه الانسانية من الثقافات وفي كل من تمخضت عنهم  
من الدعاة والمصلحين ، فأصلح الطبائع لاهياء الشعوب هي الطبائع  
التي بينها وبين الشعوب مجاورة في الشعور ومساجلة في عناصر  
الحياة . واذا كانت الشعوب تخطئ في عرف العلماء فليس عرف  
العلماء هنا هو المقياس الذي يرجع اليه في تقدير الدوافع والنتائج  
لان الطبيعة لا تستشير العلماء فيما تعمل وفيما تريد . بل ليس العلماء  
انفسهم بنجوة من الخطأ على حسب مقياسهم لان أخطاءهم  
قديما وحديثا في تصور الحكومات النافعة أكثر وأكبر من  
أخطاء الشعوب كلها مجتمعات .

للمعقراطية عيوبها ولكنها عيوب الطبيعة الانسانية  
التي لا فكل منها . وقد يكون لهذه العيوب في مجموع  
الحضارات الانسانية فضل كفضل المحاسن المصطلح عليهما ان

لم يزد عليه ، ولا تقارن الديمقراطية بحكومة المثل الاعلى  
 المنشودة في الخيال والموصوفة في الاحلام . اذ هذه الحكومة  
 لا موضع لها في عالمنا وان يكون لها موضع . ولما  
 تقارن بالانظمة الاخرى في جملتها ويُنظر في عيوبها يصدق  
 واخلاص وتقدير لجميع الظروف فلعل هذه العيوب بعض  
 لوازم الحسنات التي لا يستغنى عنها أو لعلها طائفة يزيلها المزيد  
 من الديمقراطية اذ كان من المحقق أن محاربة الديمقراطية لم  
 تزلها فيما مضى ولا يرجى أن تزيلها فيما بعد . وكذلك لا يصح  
 أن تقيس الديمقراطية بمقياس الاغراض التي أعلنها دعاؤها  
 والآمال التي عقدوها عليها لان هؤلاء الدعاة لم يحتنعوها  
 ولا يتأتى لهم أن يحصروها ويسيطروا عليها — وانما تقاس  
 مزاياها بالضرورات التي أدت اليها اولاً ثم بالفوائد التي نجمت  
 عنها فعلاً ولا تزال تنجم : فهي بلا ريب قد أوجدت  
 للعصبيات الحزبية تخرجاً غير الفتن الدموية وأقنعت الشعوب بأن  
 عليها تبعاً في الحكم وأنها قادرة على تبديل الحكم فضعفت  
 فيها نزعة الثورة بقدر ثقتها من الاشتراك في الحكومة والقدرة  
 على تبديلها ، وهي في مدي خمسين سنة قد صاحبت في عالم  
 الصناعة والعلم تقدماً لم يتناه الانسانية في خمسين الف سنة ،



وكما ازداد هذا التقدم صعب على الناس أن يؤمنوا بذلك  
الخرافة التي كانت نهبي. لفرد واحد أن يملكهم له ولا يشأله  
من بعده ملك السيد للعبيد .

\*\*\*

يقول بعض الباحثين — ( ومنهم الاستاذ ساروليا الذي  
ألقى محاضراته في هذا الموضوع على طلبة الجامعة المصرية )  
— ان الحكم النيابي تراث انجليزى غير قابل للتعميم في الامم  
الآخرى . ويضرب « ساروليا » المثل بلامه الفرنسية التي  
لا تستقر فيها الوزارات طويلا لاختلاف الاحزاب وصعوبة  
التوفيق بينها الى زمن طويل . ويعتبر ذلك الاختلاف من  
أعراض الحكم النيابي ومن الدلائل على أنه لا يصلح لكل امة !  
ولو كان الحكم النيابي هو الذى خلق العصبيات الحزبية  
في فرنسا لكان قول الاستاذ وقول أمثاله صحيحا في هذا  
المعنى وكانت فيه حجة من بعض الوجوه على الحكومة  
النيابية ، ولكن الواقع ان العصبيات الحزبية لم تفتأ تزق فرنسا  
كل ممزق في عهود حكامها المطلقين ولم يخل جيل واحد في  
تاريخها من فتنة على وراثة العرش أو فتنة على المذاهب  
الدينية أو فتنة على القحط والافلاس أو نزاع بين التاج

والنبل، أو حروب تثار لاخفاء هذه المنازعات، حتى توطدت  
فيها الديمقراطية فأنحصرت «العصبيات» في مناوشات الأحزاب  
وسكنت الثورات وبطلت المجاعات ولم يمنحها اختلاف  
الأحزاب أن تماسك بعد الحرب العظمى وأن تستفيد من  
سمعة الديمقراطية أنصارا لا ينكر افادتهم لها منكر، وأن توسع  
مستعمراتها وقد كانت تفقدها في عهد الملوك الشوس، وأن  
تكون هي وزميلاتها المنتصرات، عنوانا لانتصار الحرية الشعبية  
وأية على أن حكومات الشعوب تتحمل من الصدمات ما لم  
تحملة حكومات القياصرة والطفافة. فأنكسرت روسيا والنمسا  
وألمانيا وكان نصيبهن من التماسك بعد الحرب على قدر نصيبهن  
من الحرية والمشاركة في الشؤون العامة بين الشعب والحكومة،  
وخرجت الأمم من تلك المحنة بغيرتها التي لا تضيق

وقد فعل تراث الحكم النيابي فعله في إنجلترا كما فعل  
فعله في الأمة الفرنسية فوقها الثورات والخصومات الدامية  
وكانت وشبكة أن ترتطم فيها مرتين في القرن التاسع عشر  
عند الخلاف على تقسيم الدوائر الانتخابية وتعديل شروط  
الانتخاب، وهو في جوهره أشد من الخلاف الذي أفضى إلى  
الثورة الجائحة في نهج الاستبداد



ومن النظريات التي أذاعها بعض المؤرخين — وفي  
طليعتهم فلندرس بنرى العالم المشهور في الأثرية المصرية —  
أن الحكومة الشعبية كانت هي الدور الأخير من ادوار  
الدول في التاريخ القديم ولا سيما تواريخ الدول المصرية :  
يبدأ الدور بفتح عظيم ثم يضعف الفتح العظيم فينازعه الحكم  
أفراد القادة الغالبون ثم يضعف القادة ويستسلم أبناؤهم للترف  
والصغائر فتثور عليهم العامة وتولى الامر الحكومة الشعبية ،  
ثم يسطو عليهم مغير جديد فيبدأ الدور الاول كرة أخرى  
وهكذا دواليك عصر بعد عصر في سجلات الفراعنة ومن  
جاورهم من المشاركة والمغاربة ، فاذا صح هذا فهو مختلف عما  
نحن فيه اليوم لان الحكومة الشعبية كانت في التاريخ القديم  
فترة منفردة تقع في احدى الدول ثم لا تكون الدول المحيطة  
بها تجارية لها في تلك الفترة بل ربما كانت في بداية الدور الاول  
— دور الفتح العظيم — فتحدث الفارات من ثم وتتجدد  
الادوار . اما اليوم فالحكومة الشعبية حركة عامة ومبدأ  
مشترك وليس بالفترة المنفردة ولا بالدور المقصور علي بعض  
الحكومات !

على أننا اذا قدرنا أن السنة القديمة تتكرر اليوم كما  
تكررت في دولات الفراعنة وجيرانهم فكل ما يستخرج من  
هذه النظرية أن الحكم قد تعذر على الطغاة والقادة لعجزهم  
واضمحلالهم فصار الامر الى الشعوب تحكم نفسها الى حين .  
ويبقى علينا أن نسأل أنفسنا متعجبين : هل يعقل اليوم أن  
هذه الحرية الشعبية التي وصلنا اليها ان هي الا فترة موقوتة  
جاء بها وباء عام أصاب الطغاة والنبلاء في مقدراتهم على الحكم  
دون الكافة والاطراف ثم نعود بمد زوال هذا الوباء الى عهد  
يكون فيه لنا طغاة مقدسون وملوك مستبدون عصيانهم حرمان  
من ملكوت الله ؟ لقد كانت الديمقراطية بالأمس حكومة الشعب  
وكان الشعب هو العامة . أما ديمقراطيتنا فليس نصيب العامة<sup>١٢</sup>  
فيها الا جزءاً من سلطان الامة وهي كُـلُّ شـاـمـل يـدخـل فيـه  
السوقة والسراة والامراء



## تمثيل الشعب

في الحكومات النيابية يختلف تمثيل الشعب على حسب اختلاف القوانين الانتخابية . فقد ينتهي الانتخاب على طريقة من طرائقه الكثيرة الى تمثيل طبقة واحدة دون طبقات الشعب كله أو تمثيلها جميعاً ما عدا طبقة واحدة هي الطبقة الفقيرة التي لا يتيسر لها شروط الكفاية المالية . وقد ينتهي الانتخاب الى تمثيل جميع العناصر على نسبة متوازنة يشعر كل عنصر فيها باشتراكه الصحيح في تكوين الحكومة وقدرته الصحيحة على تبديلها بالوسائل الدستورية . وهذه هي الحكومة الديمقراطية في أحسن أشكالها وأوفاهها بالغرض من هذه الحكومة

لم تثبت التجربة قط أى فرق في نوع النواب وكفاءتهم العامة بين المجالس النيابية التي انتخبت من درجة واحدة والمجالس النيابية التي انتخبت من درجات متعددة ، فنتيجة الانتخاب على درجة واحدة كنتيجة الانتخاب على درجتين أو أكثر من حيث الكفاءة العامة للنواب الذين يقع عليهم

الاختبار في النهاية ، وكل ما هنالك من فرق بين الطريقتين  
ان تصديد الدرجات يسهل الغش والاكراه وشراء  
الاصوات وأن الانتخاب من درجة واحدة يمنع ذلك جهد  
المستطاع

كذلك لم تثبت التجربة أن حصر الاصوات او تضيق  
حقوق الانتخاب أصلح لتسيير الحكومة ومراقبتها من  
التوسيع والتعميم ، بل قد ثبت على نقض ذلك ان الرشوة  
والاكراه وعامة الوسائل الشائنة تروج مع حصر  
الاصوات وتقل مع إطلاقها وتوزعها بين أكبر عدد من  
الناخبين . فكان الانتخاب في إنجلترا قبل قانون سنة ١٨٣٢  
أشبه بسوق علنية لشراء الاصوات ومساومة الناخبين ، وما  
برحت عيوبه القديمة فاشية في تلك البلاد حتى اتسعت حقوق  
الانتخاب في سنة ١٨٨٥ فأخذت تقضي شيئاً فشيئاً على تلك  
العيوب ، ومن عجائب المشاهدات ان توسيع الحقوق  
الانتخابية لم يؤد الى تحكيم السلطة التشريعية في الحكومة  
كما أُنذر بعض المحافظين المتخوفين من تغاير الحركة الشعبية  
وتقييد التاج ومجلس النبلاء ، بل هو قد أدى الى تقوية  
الوزارة وإقامة الموازنة بينها وبين مجلس النواب على غلط



يدعو الى الحكمة والتسوية في تدبير الامور . ويعلمون ذلك  
بخوف النواب - ولا سيما بعد ان أصبحت لهم مرتبات - من  
حل المجلس ومواجهة الحرب الانتخابية في كل وقت ، فان كان  
هذا هو السبب أو كان السبب شيئاً آخر غير هذا الذي يقوله  
المحافظون والمعارضون في توسيع الحركة الشعبية فينبغي أن  
نذكر أن مزية الديمقراطية المحققة هي إيجاد هذه الموازنة بين  
المصالح المتباينة لا تطهير القلوب البشرية من التفكير في  
مصالحها أو إنشاء نواب لسياسة الاعم زهاد وقديسين .  
وحسن - وليس بقييبح من وجهة المصلحة العامة - الا  
يكون اسقاط الوزارات سهلاً هيناً بحيث يندفع فيه النواب  
مع أول خاطر بخطـر علي البال . وهناك من الجانب الآخر  
ضمان الرأي العام والخوف على السمعة السياسية يحول بين  
النائب وبين التماذي في مجازاة الوزارة الى حد التفريط  
المذموم ، فتمنى توازنت جميع العوامل الديمقراطية توازناً يمنع  
بعض المصالح ان تطغى على جميع المصالح الاخرى فهذه هي  
مزية الديمقراطية على الاستبداد . واذا قيل ان الديمقراطية  
تجهل النواب والوزراء ورجال السياسة على العموم ملائكة  
أبراراً لا يؤخذون يوماً بضغف النفوس البشرية

فذلك هراء لا يصدقه أحد ولا يصادف عند الناس إلا  
ما يصادفه كل ادعاء كاذب من الشك والحذر والاستياء ،  
ولكننا اذا وطننا العقول على أن الديمقراطية هي المصالح  
المتوازنة بين العوامل المشتركة في الحكومة فقد وطنناها على  
الحق المعقول وهو في ذاته غاية تستحق كل ما يبذل في سبيل  
الديمقراطية من الجهود

وهذا التوازن الذي لا غنى عنه هو الذي يقضى بالأل  
تستثنى من الانتخاب طبقة أو يصد عنه عدد كبير من أبناء  
الامة . فحسب الاغنياء وأصحاب المصالح الكبيرة والمفسرين  
وذوى النفوذ أنهم أصحاب قوة فعالة في الحياة الاجتماعية  
والسياسية قد تربي على قوة الاصوات العديدة التي ينحولها  
أفراد الجماهير . والاشتراكون المتطرفون يهزأون بالحكومة  
النيابية ويقولون عنها انها حكومة طبقات أو حكومة مالين  
لأن أصوات الناحين لا تقاوم النفوذ الذي يناله المليون  
بالتواطؤ مع السواس وتسخير الصحف والكتاب والخطباء .  
فكيف اذا أصبح الالوف والملايين الفقراء — وهم يطالبون  
بالموت في الدفاع عن أوطانهم — ولا أصوات لهم  
في الانتخاب ولا رأي لهم على الاطلاق الى جانب آراء



الاغنياء، والملاك وذوي النفوذ ؟ ومن المبالغة أن يقال ان الديمقراطية تسوى بين العالم والجاهل والغنى والفقر لأنها تعطي كلا منهم صوتاً واحداً في الانتخاب ، فان الديمقراطية ان تسوى بين رجل له نفوذ شعبي ورجل لا نفوذ له على غير نفسه أو لعله لا يملك النفوذ على نفسه الا لينقاد به اساطان الآخرين . اما اذا تجرد العالم أو الغني من النفوذ الشعبي فذلك على الاعم الارجح دليل على أنه لا يصلح للأعمال الشعبية وأن مجال صلاحه في ناحية أخرى بعيدة عن أصوات الناخبين ، ان باستور لم يمنعه أن يكون باستور وان يملأ الأرض بعلمه ، أنه صاحب صوت واحد في الانتخاب . فاذا فرضنا أن شهرته لم توله كلمة مسموعة في سياسة قومه وأنه لم يتسع له الوقت لقيادة الجماهير فلا خسارة عليه ولا خسارة على الجماهير في التفريق بين كفاءته الشعبية وكفاءته في دائرة العلم والتفكير

أهم ما في الديمقراطية أن يشعر كل فرد وكل فريق بأنه صاحب رأي في حكومة بلاده . وبغير ذلك لا تتحقق لها ميزة ولا يطمئن المحكومون الى المجالس النيابية ، فالحكم النيابي الارلندي الذي تقرر الفأوه سنة ١٨٠١ لم يفلح في اختلاس ثقة الشعب ولم يمنع ثورته الدموية والحاحه في طلب

الانفصال عن الدولة البريطانية ، والبرلمان الذي انتخبه  
 الملكيون في فرنسا بعد هزيمة نابليون لم يفلح في شيء قط حتى  
 خدمة الملكية التي انتخبته ! ! فخلته الوزارة على الأثر وأعادت  
 الانتخاب بطريقة أقرب إلى الحرية والتخير . فالديمقراطية  
 إما أن تكون ثقة شعبية أو لا تكون شيئاً ، لأنها حين تزيف  
 أو تحصر لا يطول عليها تعويل الشعب ولا تعويل المستبدين  
 وقد تعززت مبادئ التوسع في حقوق الانتخاب عملاقيل  
 الحرب وبعدها فاخذت بها أكثر الأمم في انتخاب مجالس  
 النواب ، ففي نحو مائة دستور يلخصها كتاب الإحصاءات  
 السياسية لم تشذ غير إنجلترا التي ينص قانونها على شروط  
 مالية غاية في السهولة ، والارومانيا التي تشترط في الناخب أن  
 يؤدي ضريبة ما من الضرائب العامة ، والاجهورية العبيد  
 التي تشترط الملكية ، والا بضع ولايات وجمهوريات في أمريكا  
 تشترط أداء ضريبة الرؤوس . وقليل جداً من الدساتير  
 يشترط القراءة والكتابة في الناخبين لأن الأميين بينهم من  
 جنس آخر وهم على الأغلب حمر أو سود (١)

---

(١) أمريكا الوسطى والجنوبية الأستاذ وليام شبرد



## بلاد الدكتاتورية

(١) اسبانيا

لما وقعت حوادث الانقلاب في تركيا وايطاليا واسبانيا  
ومصر جمعها بعضهم باسم الدكتاتورية في بلاد البحر الابيض  
وحاول آخرون ان يجعلوا من هذه التسمية رابطة تسوغ  
شيوع الدكتاتورية في تلك البلاد . كأن كلمة البحر الابيض  
كافية لاقاء الشبه بين بلاد لا يشبه بعضها بعضاً في الجنس  
ولا في الاحوال السياسية أو الاقتصادية . فالفرق بين تركيا  
واسبانيا كالفرق بين أبعاد أمتين على ظهر الكرة الارضية  
وكذلك الفرق بين مصر وايطاليا من وجوه كثيرة وان  
كانت جميعها واقعة على سواحل بحر واحد

وهذه البلاد على اختلافها في كثير من الشؤون تختلف  
كذلك في الاسباب التي أدت الى الانقلاب والعوامل التي  
تمكّن فيها الحكومة الانقلابية . وأشد هذه البلاد اختلافاً هي  
اسبانيا التي لا تضارعها في أحوالها المتناقضة أمة أخرى  
من أمم الحضارة

مصطفى كمال وموسى كلاًهما بطل الانقلاب في بلاده  
ومحور الحركة القومية التي اشتهرت باسمه. اما برمودى ريفيرا  
( او مجوبلتو ) كما يعرفونه في وطنه فلم يكن بطل الانقلاب  
ولا كان هو المختار لتمثيل دوره، وانما انصرف اختيار الرجعية  
أولاً الى الجنرال « أجوليرا » لتنفيذ الخطة المرسومة وانعقدت  
النية على ابراز هذا الجنرال لقيادة الحركة وأوشك ذلك أن ينفذ  
لولا أنه وقف مرة في مجلس الشيوخ يقول ان شرف العسكري  
مقدم على شرف « غير العسكري » فتصدى له رئيس الوزارة  
السابق « سانشي جوبر » وصفعه صفعتين قضي على مستقبله في  
الدكتاتورية بهذا الحادث الذي كثر حوله اللفظ واشتد من  
جرائئه اللجاج في البيئات العسكرية والاجتماعية

عندئذ انحلت الحماية الى برمودى ريفيرا وهو رجل  
ارتقى الى رتبة القيادة قبل الثلاثين وشمله الطالع السعيد لأنه  
ابن أخي الجنرال برمودى ريفيرا الذي خذل الحكومة الثورية  
في سنة ١٨٧٤ ورد العرش الى ملوك البربون ، ولم يكن لذلك  
الجنرال ولد من نسله فكوفي\* على عمله بترقية ابن أخيه حامل  
اسمه ووارث سمعة بيته (١)

(١) كتاب الفونس اثنا عشر مكتشف القناع للكاتب الاسباني  
الكبير بلاسكو ابايز



برجودى ريفيرا



الفونس الثالث عشر



والحركة كلها معتمدة على قوة الضباط الذين يكرهون  
الحكومة الدستورية الحرة لانها تريد أن تحد من عددهم  
ومرتباتهم وتنفق هذا المورد الكبير فيما ينفع الامة ويصلح  
مرافقها المهجورة . اما الجمعية فهي تأتي ذلك وتستبقى  
هذه القوة الكبيرة لقمع كل حركة تتوجس منها . وما الضباط  
في اسبانيا ؟ هم قوة لا نسبة بينها وبين حاجة الامة ولا عدد  
الجنود . « فقد قيل انه كان في اسبانيا عند نهاية الحرب مع  
الولايات المتحدة ٤٩٩ جزالا و ٥٧٨ كرنيلا و ٢٣٠٠ ضابط .  
وبعبارة أخرى انه كان للاسبان ٣٩ ضابطا حيث يكفي ضابط  
واحد للجيش الفرنسي في هذه الفترة ، وقد كانت عدة  
الجيش الاسباني سنة ١٩٠٦ ثمانين الفا ثلثهم ضباط ،  
وكان ستون في المائة من موارد الدولة تنفق على الجيش في  
أوائل هذا القرن وثلاثة أخماس هذا المبلغ تنفق على الضباط ....  
والقواد يتدخلون في السياسة كلما عنت لهم مناسبة . ففي  
سنة ١٩٠٥ نشرت إحدى الصحف القطلانية مقالات أغضبت  
العسكريين فهجمت ثلثة من الضباط على مكتب الصحيفة ودمرته  
تدميراً . ولو حدثت هذه الحادثة في غير اسبانيا لهدت تمرداً  
على النظام ولكنها لا تعتبر كذلك في اسبانيا على ما يظهر ،



فإن الضباط لم يعاقبوا . . لا بل ذهب القواد إلى أبعد من ذلك فطالبوا أن يسلم كل من يتعرض للجيش أو للمملكة إلى لجنة عسكرية تفصل في أمر ادائته بدلاً من تسليمه إلى المحاكم القضائية ، فجعل الوزراء يستقيلون واحداً بعد واحد في مواجهة هذا الطلب . ثم اقترح « جارشيا بريتو » وزير الحقانية يومئذ أن يحل المشكل بزيادة العقوبة على هذه الحلات مع بقاء المحاكمة موكولة إلى القضاء . فتوعد الجنرال لوك — وزير الحربية — بالاستقالة من منصبه وأهل « جارشيا بريتو » حتى يتدبر في الأمر . ويأتي باقتراح آخر قبل أن يقضى للجنرال أن يقول هل الجيش راض بالاقتراح الجديد أو غير راض ! وكان مغزى الكلام واضحاً فلم يسمع جارشيا بريتو إلا أن يستقيل لأنه لم يقبل الاذعان . ومن ثم اتفقتوا على التوسط في نظام المحاكمة فتركوا قضايا الحلات على الضباط المحاكم العسكرية وأبقوا القضايا التي تتعاقب بالماكنة والراية المحاكم القضائية <sup>(١)</sup> . ومما يزيد الارتباك في سياسة الجيش أن صغار الضباط من فرق المشاة مخالفون لرؤسائهم في الميول والمطالب لاتهمهم

(١) الأستاذ شارل شيمان في المجلد السادس والثلاثين من تاريخ المؤرخين

اياهم بالمحاربة في الترقيات ، فهم يريدون الاصلاح ويشايعون  
خصوم القواد المكروهين بعض المشايعة . وليس من شأن  
هذا الاختلاف أن يهون علاج الحالة لمن يريد العلاج الحاسم  
لأصل الداء .

فهذه الحركة العسكرية تؤيدها الرجعية الممثلة في النبلاء  
والكنيسة ومن يكتنون وراهم هي سر الانقلاب المدبر  
المرسوم بعزل عن الحياة القومية على مثال غير الذي  
عرف في تركيا وايطاليا ، وما النبلاء أيضا في اسبانيا ؟ وما  
الكنيسة فيها ؟ أما النبلاء فهم الطبقة المسيطرة على الامة بين  
طبقات الاسبان . اذ ليس هناك الاسادة غنية وجماهير فقيرة  
وليس بينهما موضع للطبقة المتوسطة التي تظهر في الامم بظهور  
المشروعات الاقتصادية ورواج الصناعة والتجارة والتناسب  
في توزيع الارض الزراعية . يقول الاستاذ شارل شبان : « ان  
بين النبلاء والجماهير فجوة واسعة لان الطبقة الوسطى ضئيلة  
الشأن بالقياس الى ما ينبغي أن تكون . والجماهير على الغالب  
عنصر طيب محب للحرية ميال الى الديمقراطية ولكنهم مرهقون  
بسوء الحال وقلة فرص الاعمال . فينزح الطامعون منهم الى  
الهجرة وارتياح الرزق في الارجتنتين والمكسيك وغيرهما من



أصقاع امريكا الاسبانية، ويبرح اسبانيا في كل سنة مائة الف  
او أكثر من خيرة العناصر المطلوبة للبلاد ، ويبقى الذين  
يتخلفون في حالة من الضنك بالغة في السوء والضعف »

اما الكنيسة أو رهبان الاديرة فقد كان لهم في القرون  
الوسطى نصف الارض ومعظم الثروة، ولا تزال لهم في اسبانيا  
قوة لا تقابل لانها كانت مباءة رجال الدين ومحكمة التفتيش  
بعد اجلاء العرب واشتداد الدعوة الصليبية . فتواطأ سلطان  
الاستبداد وسلطان الكنيسة على قتل التعليم ومحاربة العلوم  
والفنون التي لا بد منها لحياء الصناعة وثمار موارد الثروة .  
حتى حظروا دخول الكتب الاجنبية وحرموا كل معرفة  
لا يباركها أنصار العصبية الدينية . ونجم عن ذلك « ان اسبانيا  
فيها الآن ألفا ألف هكتار من الارض لا تزرع وستة وعشرون  
الف الف هكتار من الارض الصالحة للزرع لا تروى والف  
الف فقط من الارض المروية المزروعة . . . . . وأنهار البلاد  
تندفق الى البحر فتجري في أقاليم جرداء ظامئة وتطم في الشتاء  
لا جتراف كل ما يعترضها في طريقها لا لاختصاب الاقاليم  
واصلاحها للزراعة. ففي اسبانيا صخور كثيرة لبناء الكنائس

والاديرة ولاصخور فيها لبناء السدود والخزانات» (١)  
وجاءت المستعمرات فافسدت ولم تصلح وضاعفت البلاء  
ولم تخففه . نزح اليها نخبة الشباب وخلفوا الديار خاوية على  
عروشها للنبلاء والرهبان والكسالى من السكان ، ثم نهزت  
المملكة في حرب مع الولايات المتحدة من أجل تلك المستعمرات  
فكان كل ما أصاب الحكومة منها أنها خرجت بدین أهل  
قدره مائتان وسبعون مليون جنيه بفائدة سنوية أربعة في المائة  
وستون مليوناً بفائدة سنوية خمسة في المائة . وهذا فضلاً عن  
الديون الأجنبية وأثمان الارض المبيعة مما أدى الى متاجرة  
الحكومة بورق النسيب ونقص المرتبات (١) واختلال الوظائف  
وشروع الفساد في دواوين الحكومة ، حتى أصبح الموظف يقبض  
ما يقبض من مرتبه ولا يذهب الى ديوانه لاشتغاله بخرقة  
أو حرف أخرى ، وروى عن موظف اسباني قبل سنوات قليلة  
أنه كان يشتغل بخمس عشرة حرفة غير الوظيفة (٢)  
في وسط هذه الفوضى الفاشية في كل مكان ، وفي وسط

---

(١) في ظل الكنيسة للكاتب الكبير الإسكو ابانيز  
(٢) اسبانيا الحديثة من ١٨١٥ الى ١٨٩٨ للاستاذ بئتر كلارك  
(٣) الاستاذ شيمان في تاريخ المؤرخين



هذا الاستبداد الذي يتعاون عليه الرجعيون جميعاً ويستمسكون به كالما أنذرهم بواذر التسداعى والزوال ، فى هذا القمار المضطرب المتقلقل حبطت مساعى الاحرار وشاعت البطالة والتسول والفقر المدقع وسمرت روح التذمر بين الهال وتفرقت البلاد شيعاً وأقاليم يطالب كل منها الاستقلال لهـلده ويمعن بعضها فى ذلك حتى يعلن الثورة وينادى بالانفصال كما حدث فى قطالونية . اذ يجب ان تذكر ان اسبانيا كلمة واحدة ولكنها فى الواقع أمم شتى لم يندمج بعضها فى بعض ولم يزل كل فريق منها يكره كل فريق غيره وبغيره أصله وقومه . ففيها ملل كثيرة تزيد على العشرة وفيها أقاليم منعزلة تلح فى طلب « اللامر كرية » ولا يعنى ابناءؤها بالوطن كما يعنون بمصلحة الاقاليم

هذا الى جانب الدعاية الجمهورية والدسائس المتشعبة بين أجزاء الامة المفككة الاوصال ، والى جانب المكائد الخفية التى تعرق كل اصلاح يرجي أن يتملح أصول الحكومة السيئة ، فلما وقعت كارثة « النورال » — وهى الكارثة التى قتل فيها عشرة آلاف جندى والقائد سلفستر ومئات من الضباط واستأسر بقية الجيش كله المرأكشين — جرى التحقيق على

أيدى لجنة النواب واشترك فيه المملكون والجمهوريون فظهر من أقوال الشهود ومن أوراق ضبطت في أمتعة القائد القليل ان خطة القتال التي أودت بذلك العدد الكبير من أبناء البلاد قد وضعت بغير علم وزير الحربية الذي نبزه واضع تلك الخطة المشؤمة بلقب « الحمار » . . . فهاجت الخواطر هياجا عظيما وأوشك أن يقع الحادث المنتظر وأن يسقط معه المسؤولون عن هذا الفساد ولكنهم عجلوا بالانقلاب — وقد طال تحفزهم له — ودفعوا آلائهم للتنفيذ فمضوا فيه وكان أول ما اهتموا له مهاجمة البرلمان والاستيلاء على محاضر لجنة التحقيق

هذه حالة لا شبيه لها في غير اسبانيا من بلاد العالم أجمع وذلك انقلاب يراد به اطالة أسباب الفساد لا اصلاح تلك الأسباب التي ان يرجى مع بقائها صلاح



## تركيا



مصطفى كمال

إذا كانت اسبانيا مخالفة جداً لتركيا وإيطاليا في انقلابها  
فالشبه من الجهة الأخرى غير قريب بين أسباب الانقلاب  
الذي حدث في هذين البلدين ومظاهره وأشخاص القائمين

به . غير أنهما قد يتشابهان في أمر واحد وهو أن بطل  
الانقلاب في كليهما هو محركه ومحوره وان تباينت البواعث  
والاغراض

لما عقدت الهدنة بعد الحرب العظمى كان قد مضى على  
تركيا سبع عشرة سنة في حروب متلاحقة من حرب  
طرابلس الغرب الى حرب البلقان الى الحرب العظمى الى  
ما تقدم ذلك وتخلله من منارشات في اليمن وأرمينية والباليا  
وغيرها . بحيث انقضى على معظم الجنود في الجيش  
العثماني خمس عشرة سنة لم يلقوا السلاح ولم يزلوا طوال  
ذلك الزمن بين هزيمة قاذحة أو ظفر لا غنم فيه . هذا  
الى شظف العيش وادمان الهجرة وقنوط النفس من عواقب  
الجهاد المتتابع في غير طائل . ثم كانت الطامة الكبرى بعد  
الحرب العظمى فسقطت تركيا متهاككة من الاعياء لا رمق  
فيها ولا رجاء : خراب فوق خراب ويأس مطبق لا منفذ  
فيه للرجاء ، جيش مشنت مفلول وأمة منهوكة يرهقها ذل  
الهزيمة وعاصمة محتلة وحكومة منخوبة القلب يعيث بالها الوعد  
والوعيد وخليفة بخير نفسه بين حماية انجلترا أو حماية الولايات  
المتحدة ، والحلفاء من وراء ذلك ظافرون مختالون قد حكموا



على عدوهم الواقع في قبضة يدهم بالمحر والفناء وقسموه بضعة  
بضعة وأطلقوا على كل بضعة منه خصما متعطشا للنعمة يقتل  
وينهب ويهتك الاعراض ويدمر العمار

من هذا الخراب المطبق انشأ مصطفى كمال دولة جديدة  
تنفض عنها ضعف القنوط ويهرم لها أعداؤها قيوداً جديدة  
فتخرج هي من محنتها وقد حطمت قيوداً لاوائك الاعداء  
كانت ترسف فيها قبل الحرب وأبطلت كل ما كان لهم في  
بلادها من الامتيازات وكل ما كان لهم في دواوينها من  
الجاه المطاع

لم يكن مصطفى كمال حكيماً متشداً بل اريب حين صحت  
عزيمته على أن يحارب الحلفاء ويحارب اليونان ويحارب حكومته  
ويحارب الخائنين من أبناء وطنه ، لم يكن حكيماً متشداً حين  
صحت عزيمته على أن يحارب هؤلاء جميعا بطائفة من أمته  
الصغيرة مشحنة بمجراح الهزيمة والافلاس معودة أن يتورط بها  
القادة فيما لا يفيد ولا يعود منه فخر ولا عزاء . وانما كانت  
الحكمة كلها والاتناد كله عند اناس آخرين من الترك كانوا  
يجلسون في الاستانة في هيئة وسكينة ينتظرون الخاتمة التي  
ما كان عنها محيد ، وكانوا يعلمون ما لا فضل في علمه لاحد

على أحد : كانوا يعلمون أن الحلفاء أقوياء ظافرون وأن مصطفى  
كالا ضعيف مخذول ، وأن الحماقة كلها حيث يعمل مصطفى  
كال والحكمة كلها حيث يعملون هم مع الحلفاء أو بعبارة  
أخرى مع الانجليز. وصدقوا — لانهم حكماء متشدون — أن  
الانجليز لا يتنعمون لتركيا ولا يشتطون عليها في شروط  
الصلح الا لأن فيها حركة وطنية وانسانا يسمى مصطفى كالا  
يقود تلك الحركة الوطنية فبعثوا اليه البعث تقاتله ونصبوا  
الحاكم تدينه في غيبته وقضوا عليه هو وصحبه بالموت لانهم  
عصاة يفتلون سلام الدولة ويفسدون بطايشهم سياسة الدهاة  
المخنكين ! قال مصطفى كال : « كانوا يقولون للامة من جهة  
ولحكومة الاستانة من جهة أخرى لا تعترفوا بمصطفى كال  
ولا تثقوا به لان الحلفاء لم يشتدوا على تركيا الا من جراء فعله.  
كانوا يقولون ذلك ويزعمون انه اذا قضى على نالت البلاد  
عند الدول الاجنبية كل صداقة وهوادة »

كان دهاة الاستانة المخنكون هم الحكماء المتشدون لانهم  
صدقوا هذا الكلام المقنع الجميل . أما مصطفى كال فلم يكن  
الا رجلا وطنيا غرورا يحس احساس الوطني الغرور . رجلا  
يشعر بعاطفة الحب لبلاده فلا يصدق أنها تموت كما لا يصدق



الوالد المشفق انت وليده مائت بين يديه وإن أهدقت به  
أعراض المنية ولم يبق فيه الا قليل ذماء ، ولم يكن بعيداً عن  
مصطفى كمال أولئك الذين يوسوسون له بان أمته أمة هالكة  
لا تستحق حبه ولا ينفعها ولاؤه . فقد كان في أوائل الحرب  
يشكو الى الرؤساء اشراف الالمان على جيش بلاده ونسليم  
الهيئة الالمانية جميع اسرارهم ومعداته فلم يؤبه له أحد ولم يظفر  
منهم بخبر . الا صديقا له من أصحاب المناصب الكبيرة في  
وزارة الحربية قال له وهو يتلطف اليه : « اننا أكثر منك  
تجربة أيها الأخ الا أنكر ان ما يستجيشك الى هذه الاخيلة  
وهذا الشعور إنما هو حب وطنك وإيثارك مصلحة قومك .  
ولكن أتري أن هذا الوطن وهؤلاء القوم يستحقون منك  
هذه المحبة المستحرة ؟ » <sup>(١)</sup>

فا كبر انتصار يؤثر لمصطفى كمال هو لامراء هذا الانتصار  
الاول على اليأس والرغبة وسوء الظن بالأمة . ولو انه يشس  
لما لم على يأسه ، أو رهب لما كانت رهيته لغير سبب ، أو أساء

---

(١) راجع مذكرات الغازي مصطفى كمال التي نشرتها الصحف  
التركية وترجمت نبد منها الى العربية

الظن بالامة اسوغت ظنه السي خيانة الخائنين و جهل الجهلاء  
 وخطل السواس وقلة جزاء العاملين ، ولكنه قهر هذه



مصطفى كمال باشا يعلم الشعب الحروف اللاتينية في شوارع سيواس

( ٤٠ )



الوساوس في نفسه وأدال منها للعزيمة والرجاء، وعلم أنه زعيم  
ليجعل الأمة تستحق لا لان الأمم تستحق كل شيء بغيره ،  
فكان انتصاره على وساوس الضعف هو البطولة الصادقة وهو  
الغلبة التي لا تذكر معها غلبته على خصومه في ميدان الحرب  
والسياسة

ويحق لنا أن نسمي مصطفى كمالا « دكتاتورا » اذا  
عطينا أنه صاحب الفضل الاكبر في انقاذ أمته وتفريج أزمات  
بلاده ، ولكنه ليس بالدكتاتور اذا نظرنا الى نظام حكمته  
وقواعد دستوره واتصاله الخيم بشعبه

فانه لم يحكم قط لافي الحرب ولا في السلم بغير هيئة  
نيابية ، ولم يدع الى انتخاب المجلس الوطنى الكبير الا بعد  
أن صدر امر «وحيد الدين» بحل مجلس المبعوثين ولحقت باتقرة  
جماعة النواب المؤيدين له في الحركة الوطنية . فاجتمع من  
هؤلاء ومن النواب الذين نفاهم الانجليز الى مالطة ومن  
النواب المنتخبين فى الاناضول ثمانمائة وخمسون نائبا هم قوام  
الحكومة الكيالية وهم أصحاب السلطان الاعلى فى التشريع  
والتنفيذ وادارة اعمال الحكومة كافة، فالأمة هى صاحبة السيادة  
الكاملة والمجلس الوطنى الكبير هو ممثل الأمة وهو الذى يوكل

عنه الوزراء والولاة بل هو الذي انتدب مصطفى كالا للقيادة  
وجدد لها فترة بعد فترة ، وكانت مدة المجلس سنتين في ابان  
الحرب لمتابعة الحوادث وتمثيل الامة فيه أثناء التطورات  
الحربية أصبح تمثيل . ثم استقرت الامور وتعديل الدستور في  
العشرين من ابريل سنة ١٩٢٤ فزيدت مدة المجلس الى اربع  
سنوات ونصت المادة السابعة على ان « المجلس يباشر سلطته  
التنفيذية بواسطة رئيس الجمهورية الذين ينتخبه المجلس وبواسطة  
الوزراء الذين يختارهم رئيس الجمهورية » ولكن ليس لهذا  
الرئيس ان يحل المجلس الوطني الكبير ولا أن يرفض القوانين  
التي اقراها النواب وليس من حقه أن يشترك في المناقشات  
وان كان يجوز له في حالات خاصة أن يحضر جلسات الوزراء  
ويجوز للمجلس ان يسقط الوزارة متى شاء

قالت الكاتبة الانجليزية جراس اليسون في كتابها  
الحديث « تركيا اليوم » <sup>(١)</sup> : « ان القدر قد ارتفع به الى  
أعلى ذروة في بلاده والكنك لا تلمح عليه انه صاحب  
مطامع شخصية او خاضع لاية رغبة في المال او الاسرة

---

(1) Turkey to day



او المنصب، ولو تسنى بقاء السلطان لبقى على عرشه . فقد رجاه  
هو مرة ان يتقدم بنفسه ليتسلم أزمة الامور ، ولما التى اليه  
الشعب الشاكر مقاليد السلطنة والخلافة رفضها بتاتا على اخلاص  
الشعب وجده في اقتراحه »

وقد جهر مصطفى كمال بامتناعه من سياسة احمد زوجو  
ملك البانيا الجديد وابى ان يعترف به لئلا يكون في اعترافه  
تشجيع للذين يستخدمون ثقة الأمة لمثل هذه الاغراض .  
فليس لأمة من الحقوق الدستورية مثل ماللأمة التركية في  
حكومة مصطفى كمال ، واذا أقدم هذا الرجل العظيم اقدام  
الجسور في اصلاح قومه فأما يفعل ذلك بشفاعة من حبيهم اياه  
واعجابهم به ورغبتهم في ارضائه وتسهيل عمله ، وطوبى لأمة  
تجتمع لها حقوق الدستور ونخوة الاعجاب وترزقها العناية رئيسا  
تثق به ويثق هو بانها جديرة بين الامم باعلى مقام

ومصطفى كمال بعد عالم في فنه مطلع واسع الاطلاع على  
سير القواد والعظماء ، خطيب فصيح وكاتب اديب وسائس  
موفق السياسة ومصلح بصير بدخائل النفوس ومواقع الاصلاح  
ورجل اجتماع مستظرف الكياسة وانسان تشرف به الانسانية  
ويعد في الذروة العليا بين الرجال العاملين

الى مثل هذه الزعامة يحتاج الامم . لان الامم لا تتطلب  
الزعماء الا ليمضوا بها فوق ضعف الحرص والضرورة وفوق  
ضعف الشهوات الباطلة والعروض الزائلة ، ولو كان عمل  
الزعماء فيها أن يجنبوها كبار الآمال ويوصوها بالحرص على  
الشهوات القريبة والعروض الميسرة لاستغنت عنهم أيما استغناء  
ولكن لها الكفاية فوق الكفاية من ذلك الجشع المركب في  
دخائل النفوس والذي ما وجدت القوانين والاخلاق  
والاديان والزعامات الا لانه محمود الزوال والخفاء وليس  
بمحمود البقاء والبقاء



## ايطاليا



موسليني يخطب

تقديم

كُتبت عن « الفاشزم » في اوربا وأمريكا عشرات من  
الكتب ومئات من الرسائل والمقالات أكثرها لا يمكن  
التمويل عليه لما هو معلوم من سعة الدعوة التي يقوم بها

الفاشيون في كل مكان وكثرة الاغراض التي تدور حول  
الدفاع عن هذا المذهب بين أصحاب أموال يحبون أن تشيع  
القوانين الصارمة في معاملة الصناع أو محافظين يكرهون  
الديمقراطية والاشتراكية أو خصوم سياسيين لخصوم موسليني  
يساعدونه للنكابة ببناء وطنه الآخرين . ويجب الحذر على  
الاخص مما يكتب عن الفاشية في بلاد الانجليز لان  
السياسة البريطانية تماليء موسليني لأسباب متنوعة يتعلق  
بعضها بالتفاهم السري على الشرق واوربا الشرقية — والقراء  
في مصر لا ينسون مسألة جفوب — ويرجع بعضها الى  
ما يأتي وهو :

( أولا ) ان موسليني كان ذاعية الحرب في صفوف  
الحلفاء حين وقف الساسة الايطاليون موقف الحياد  
أو المحاباة السلمية لدولتي اوربا الوسطى عملا بالاتفاق القديم .  
فمن مصلحة السياسة البريطانية أن تؤيده في ايطاليا وتحذل  
خصومه بكل ما تستطيع

( ثانيا ) ان موسليني انشق على الاشتراكيين وأفرط  
في محاربة الشيوعية وهي عدو لدود للسياسة البريطانية يهملها  
أن تؤلب عليه الانصار



( ثالثا ) أنه ينافس فرنسا في البحر الأبيض فهو قرين

موافق للسياسة البريطانية

( رابعا ) ان السياسة البريطانية احتاجت بعد الحرب

العظمى الى رد فعل للمبادئ، الواسنية والافكار العامة التي  
اطلقت آمال الشعوب ودفعت بها في وجهة الحرية والديمقراطية،  
فهي تجدد في الفاشيين حاجتها لكبج تلك الآمال ومحاربة  
تلك الافكار حيث يرونها أن تحاربها في البلاد الشرقية .  
ولا سيما وهي تستطيع أن تعمل ذلك دون أن تغضب الامة  
الانجليزية بل هي تعمل لتخلق هذه الامة وتعتبر الحكم الديموقراطي  
مزية خاصة لها لا تشاركها فيها الامة الاوربية ولا شعوب الشرق  
من باب أولى

( خامسا ) ان في إنجلترا حزبا من المحافظين الجامدين

وبعض رجال الدين — اسان حاله صحيفة الوردنج بوست —  
يكره الديمقراطية كراهة شديدة ويدعو الى سياسة الدم  
والحديد لانها خير سياسة للامم قاطبة والامم المستعبدة منها  
على الخصوص . ويقول ان حركات الشعوب كانت دسيسة  
يهودية لتدمير اوربا وتقويض الحضارة المسيحية واضعاف  
سلطان الكنيسة الكبرى لويتماد في هذا الكلام على حركات

ابطاليا نفسها لانها وجدت العضد الاكبر بين جماعات الناسون  
وكان اليهود فيها غير قليلين . وأشيع هذا الحزب هم الذين  
اكتبوا بمبلغ من المال اشترى به سيفاً في قراب ذهبي أهذوه  
الى القائد داير صاحب مذبحه امر تسار في الهند

فالذى يكتب عن الفاشية في الصحف الانجليزية وفي  
بعض الكتب مشوب باغراض كثيرة لا يسهل استخلاص  
الحقيقة من بينها ، وقد يخدع به القارىء اذا لم يتخذ لنفسه  
الخطة فيبنى عليه حكماً بعيداً عن الصواب . وكاتب هذه  
الرسالة قد عالج مصداق ذلك في نفسه من قراءاته السابقة  
واللاحقة في هذا الموضوع .

\*\*\*

#### الفاشية والديمقراطية

بعد هذا التنبية الذى لا بد منه نقول ان الفاشية هي  
المذهب الوحيد في بلاد الدكتاتورية الذى يدعى أنصاره أنهم  
يصدرون في حكومتهم عن مبادئ عامة تقابل مبادئ  
الديمقراطية ، وقد أعلنوا هذه المبادئ في مؤتمر عقدهوه



في شهر سبتمبر سنة ١٩٢١ وتتلخص في أساس واحد وهو « أن الأمة ليست هي مجموعة الافراد الاحياء فحسب ولا هي آلة للحزب ولكنها بنية تدخل فيها سلسلة الاجيال التي لانهاية لها ولا يعد الافراد الا أجزاء عارضة منها، وهي عبارة أخرى جملة جميع العناصر المادية وغير المادية التي تنطوي عليها القومية »

وادراك الأمة على هذا النحو ليس بالرأي الجديد ولكن الرأي الجديد فيه هو ما استخرجه « الفاشيون » من هذه الحقيقة وهو أن الحكومة هي كل شيء، ولا يصح أن تتألف في الأمة هيئة مجمعة خارجة عن السلطة الحاكمة حزبا كانت هذه الهيئة أو نقابة عمال أو جماعة تتولى العمل المصلحة العامة، وواضح أن هذه النتيجة الغريبة مناقضة لأدراك الأمة على النحو المتقدم لأن القول بأن الأمة « بنية تدخل فيها سلسلة الاجيال التي لانهاية لها وأنها جملة العناصر المادية وغير المادية التي تنطوي عليها القومية » أخرى ألا يجعل متاديرها الحاضرة والمستقبل لعبة في أيدي بضعة أفراد يحكمونها في جيل واحد بغير مناقشة أو تعقيب، وقد شاع أن الفاشية عدو الشيوعية المبالغ في مطاردتها واستئصالها وهو صحيح من حيث الظواهر

والعناوين وصحيح مثله أن بعض طوائف الاشتراكيين تحارب الشيوعية كهذه الحرب بل أشد منها قسوة وبغضاء ، ولكن الواقع أن « الفاشية » أخت الشيوعية في الجوهر والاساس وهو محو « الفرد » واستغراق حريته وحقوقه في سلطة الحكومة . فما جهد « كارل ماركس » لشيء ، جهده لإثبات هذه الفكرة التي يقوم عليها بناء الاشتراكية كله ، فالمنافسة الفردية لا يصبح بحال من الاحوال أن تقف في طريق الشيوع الاجتماعي مادام أن الفرد عنصر عارض لا قيمة له في حوادث التاريخ ، وعلى هذا يجب أن تستولي الامة على كل شيء . ولا يستأثر الفرد بشيء . ! بيد أن الشيوعيين يقولون ذلك ولا يفعلون الا أمل على الفرد في المستقبل كما يقطعه عليه الفاشيون ، فهم يمنونه بالحرية التامة في توجيه حياته وتكميل خصائصه متى خف عنه ضغط الفاقة وجهاد المعيشة بمنع الملك والاستثمار واعفاء المجتمع من حروب الطبقات . اما الفاشيون فلا يفتحون له باب هذا الأمل ولا يبرح الفرد عند حكومتهم مستقر قافي المجتمع الذي لا حق لانسان فيه خارجا عن حق الحكومة الخالدة ! ومن ثم يبدو لنا موضع الخطر الدفين ويتبين اننا أن المسافة بين الشيوعية والفاشية ليست من البعد بحيث توهمنا الخصومة



الظاهرة والعداوة العنيفة . تلك الخصومة التي ينشب ما هو  
أعنف منها بين الاشتراكيين والاشتراكيين والتي قد نشب  
ما هو أعنف منها فعلا بين البلشفيين والمنشفيين

هل كان الفاشيون على هذه العقيدة منذ البداية ؟ لا . قال  
السيور نيتي في رسالته التاريخية في المجلد الخامس والعشرين  
من تاريخ المؤرخين : « كان من مقاصد الفاشية في بدايتها  
انشاء الجمعية الابطالية الدستورية على أن تكون فرعا لجمعية  
الشعوب الدولية التي ترمي الى تغيير قواعد المجتمع سياسة  
واقتصادا والوصول — بغير تدرج — الى تطور الحضارة  
واعلان الجمهورية الابطالية مع الحكم الذاتي للاقاليم وسيادة  
الشعب تتولى تنفيذها هيئات مختصة والغاء مجلس الشيوخ  
وكل هيئة مصطنعة تحد من اطلاق السيادة الشعبية ، والغاء  
الرتب المميزة للطبقات والغاء الجندية الاجبارية ونزع السلاح  
وانشاء معاهد شعبية كبيرة للتسليف الخ الخ مما جعل للفاشية  
بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ نزعة ثورية ونم على أصلها  
الاشتراكي . الا أن النزاع بينها وبين الاشتراكية — وكلاهما  
له أصل واحد — قد صبغها بالصبغة الوطنية ثم بالصبغة  
المحافظة خلافا لبدايتها الاولى . وقد ساعد على ذلك انتظام

كثير من جنود الحرب في صفوفها فلم يبق ذكر لمقاصدها  
« الأولى »

كذلك نشأت الفاشية في بدايتها، ثم صارت في سنة ١٩٢١  
الى ما رأينا ! فلما جاء دور الحكم كانت تحية موساليني لمجلس  
الشيوخ ككلة طيبة وتحيته لمجلس النواب انذارا يشبه انذار  
كرويل للبرلمان الانجليزي في اللهجة والزراية ، وأصبح  
مفروضاً على كل فاشي أن يقسم بيمين الولاء للملك كما يفعل  
الجنود في الجيش

وليس هذا أول تحول في آراء موساليني أو تناقض بين  
مبادئه وعمله ، فانه كان ينكر الحرب عامة وكان أحد الذين  
قبض عليهم وحوكموا لاثارتهم الشغب والهياج في أيام الغارة  
الطرابلسية . ثم كان شديد المعارضة لاشتراك ايطاليا في الحرب  
فكتب في « افانتي » صحيفة الاشتراكيين بتاريخ ١٣ سبتمبر  
سنة ١٩١٤ يرد على صحيفة « الايديانسونالي » أي الفكرة  
الوطنية التي كانت تبحث على دخول الحرب : « آه ! لقد  
ظهرتم أخيراً . ان الحرب تدبر لتعزیز جاء البيت المالك  
والجيش والحكومة . . . حسن ! ولكنكم لا تقولون لنا  
جديداً أيها السادة . فلهذه الاسباب عينها نحن لا نبغى حرباً .



لان الغاية التي تقصد اليها معكوسة على خط مستقيم ، نحن  
تقصد الى هدم جاه البيت المالك وجاه الجيش وجاه الحكومة »  
وكتب في « افانتى » أيضاً يقول : « ان المعاونة على حصر  
الحرب وتضييقها هي واجب ايطاليا المجيد الذي عليها أن تقوم  
به ما دام منع الحرب غير مستطاع ، وليس في وسعنا أن  
نكون خداما ولا مماليين لالمانيا والنمسا » (١)

كتب موسلينى ذلك لان الجانب الذى كان ينتظر ان تنحاز  
اليه ايطاليا هو جانب المانيا والنمسا على حسب الاتفاق القديم  
بين الدول الثلاث ، ولم يكن هناك محل المعارضة في انحياز  
ايطاليا الى الحلفاء ، لانها لم ترتبط بهود يوجب عليها الانحياز  
اليهم . ومن هنا جاء قوله « ليس في وسعنا أن نكون خداما  
ولا مماليين لالمانيا والنمسا » ولم يقل « ليس في وسعنا أن  
نكون خداما لانجلترا وفرنسا » اذ أن شيئاً من ذلك لم يقع  
في الحساب . ولكن ما هي إلا أسابيع بعد شبوب الحرب  
حتى كان موسلينى يدعو الى التأهب للقتال ثم الى مشاركة  
الحلفاء ، واذا به ينشق على الاشتراكيين فينشيء - مع فقره -  
صحيفة مستقلة لترويج هذه الدعوة ثم يتقدم الى الحرب

---

(١) كتاب رجل القدر لفتور يردى فيورى صديق موسلينى

فيجرح فيها ويعنى بعد ذلك من القتال لمواصلة الدعوة بالقلم  
واللسان .



موسا بنى فى الحرب



ولا جرم يستعجز ، وسلينى كثيراً من هذا فانه يتخذ  
 مكيا فى اماماً وقائداً ويقول : « انتى أريد أن أحتفظ بالصلة  
 اللازمة بين مبدأ مكيا فى وحياني أنا كما عشنا وبين آرائه  
 وآرائى فى الناس والحوادث وبين مزاواه ومزاواتى للحكومة (١) »  
 وهو ينظر الى مواطنه الآخر العظيم يوسف ماتسنى نظرة  
 هازئة ويسميه القديس يوسف أو قديس جنوه على سبيل  
 السخرية . وما كان ماتسنى فى الحق الا قديساً كريماً من  
 قديسى الانسانية ومثلاً فاضلاً فى الاخلاص والثبات والفداء  
 ولو أجاب الملك الوزارة الى اعلان الاحكام العرفية  
 حين أراد الفاشيون إجبارها على الاستقالة لتغيرت الاحوال  
 فى إيطاليا وجاز ألا يظفر الفاشيون بالحكم كما ظفروا به  
 الآن . ولكن الملك لم يعلن الاحكام العرفية لان الجيش كان  
 يعطف على الفاشية عدو الاشتراكيين الذين كانوا يستخفون  
 بالعسكرية وافرطوا فى ذلك بعد خروج إيطاليا من الحرب  
 العظمى بغير عوض يذكر ، ولان الفاشية كانت قد أدت كل  
 ما عليها الملك من الطاعة والولاء وهجر مبادئها الاولى التى  
 كانت تعوقها عن ولاية الحكومة .

---

(١) عدد أكتوبر ١٩٢٤ من « فورتنيتلى ريفيو »

وبعد فهل كان للفاشية موجب ؟ وهل كانت هي العلاج  
الوحيد لما كانت عليه ايطاليا في تلك الايام ؟

اما الفاشيون فيقولون بالبداهة نعم ويتعللون لذلك بكثرة  
الاضراب والاضطراب في الشؤون الايطالية . بعد الحرب  
العظمى . ويقول توماسو سيلافي احد كتاب موسليني في الرد  
الرسمي الذي رد به على مقال ولز الكاتب الانجليزى المعروف :  
« في سنة ١٩١٩ لم تعد لايطاليا مسحة البلاد المتمدنة . فقد  
اجترف البغض الجماهير واستثارهم فئة من المهيجين بغير  
ضمير فاستسلموا لشر ضروب العدوان وأصبح مشايخ الحرب  
الموقرون يهاونون ويضربون والمحاصيل تحرق في الحقول  
وتركت الماشية تموت وكثرت حوادث الاعتداء على ارواح  
أصحاب الارض ووكلائهم الامناء ومديري المصانع الذين  
حاولوا أن يصدوا العمال الشيوعيين عن التخريب . وبلغت  
الاضرابات لاسباب اقتصادية بحت في تلك السنة ١٦٦٣  
اضرابا اشترك فيها ٤٣٣٣٣٠٤٩٠٠ مضربا وتعطل في اثناؤها  
٩١٧٨٨٧ يوم من أيام العمل . وتوقفت — لاسباب  
سياسية — حركة الحياة في شبه الجزيرة كلها وشلت الاعمال  
العامة والسكك الحديدية والترامات والبريد والتلغراف



والتليفون وظلت البواخر بلا حراك في المواني. . وحدث في  
أحوال كثيرة أن قُصِر توزيع الخبز على أعضاء الجماعات  
الثورية وبات وجود الشرطي في القطار كافياً لوقفه تَوّاً ولو  
اتفق ذلك في العراق فلا يسير حتى يُطرد الشرطي الذي يعد  
مجرد حضوره استفزازاً . فتعاضم سخط الايطاليين الصالحين  
واشتمزأهم ولا سيما المشايخ الاجلاء والطائفة الناشئة بين  
المستبشرين واهل الجند من العمال وكان استيائهم من الحكومة  
التي عجزت عن معالجة الحالة على أشده « (١)

هذا مجمل الاسباب الموجبة لقيام الفاشية في رأي ذلك  
المكاتب الذي هو أحد أعوان بطلها وحمله اقلامه . وقد أتى  
فتوربودي فيوري صديق موسليني على أسباب كمنه في  
كتابه الحديث « رجل القدر » مع بعض التفصيل وطابقها  
كتاب آخرون معدون في اوربا وامريكا لنشر الدعوة وكلهم  
يقولون ان الفاشية قامت لتدفع القوة بالقوة وترد الثورة  
بالثورة وتريح الامة من تلك الفوضى الطارئة التي عجزت عن  
مكافحتها الحكومة

أما خصوم الفاشية فيقولون ان أخبار الفوضى الايطالية

---

(١) عدد مايو سنة ١٩٢٧ من مجلة التاريخ السائر

كانت اشاعات مبالغا فيها جدا في الصحف الاجنبية . بالغ  
فيها الفاشيون لتسويغ عملهم ووافقت هلع القوم في اوربا  
يومئذ من خطر الشيوعية ف وقعت عندهم ايضا موقع المبالغة  
والتهويل . والحقيقة أن الايطاليين ما كانوا قط في تاريخهم  
جادين في الثورة على النظام الاجتماعي ولا كان منظورا لتلك  
الغلاقل التي أعقبت الحرب الا أن نهذا بعد التجربة الفاشلة  
وأن يقلع عنها أصحابها عن اقتناع يدوم أثره ويفلح علاجه  
وليس كعلاج العدوان والعنف الذي يعري بالمقاومة  
ويضري بالكرهية ويأتي في روع المقموعين المضطهدين أنهم  
غلبوا قهرا الى أن تماع لهم معاودة الكرة واستئناف التجربة .  
ويكفي ان تكون في ايطاليا طبقات كثيرة  
تفضيها الاشتراكية كما يقول الكاتب الفاشي ليدل ذلك  
على أن الخطر عارض قريب الغور وليس ببعيد القرار  
في طبيعة الامة بل يكفي ان يكون في البلاد الحزب  
الكاثوليكي — وهو يضم اليه سواد الفلاحين — والاحزاب  
الاخرى التي تؤمن بالتطور ولا تؤمن بالثورة ليكون ذلك  
عاصما من عموم الفتنة ودوام الفوضى . وقد عرف العمال  
خطأهم بعد الاستيلاء على المصانع فتخلوا عنها بانفسهم وثابوا



الى العمل طائعين في سنة ١٩٢٠ ، وسهلت الحكومة لفلاة  
الشيوعيين أن يحجوا الى روسيا غير معارضين ليشهدوا  
بأعينهم حقيقة الحال فقفلوا من رحلتهم وهم شاكون مترددون  
بعد الايمان الاعى والرغبة الجامحة فى تحقيق أحلام الثورة  
الاجتماعية وتطبيق مبادئها النظرية . . . « ودع عنك أن  
ايطاليا ليست بالبيئة الملائمة للثورة وان الثوار المنظورين  
لا طاقة لهم بأكثر من التحدث ببركات الشيوعية ولا علم  
لزعيم من زعمائهم بدخائل التدابير الروسية . فليس في ايطاليا  
أناس لهم كفاءة الفهم والقدرة الفنية اللازمة لثورة الناجعة  
غير اتباع توراتي الملقب بابي الاشتراكية الايطالية وهو رجل  
قد دأب ثلاثين سنة ولأعلى التحذير من العنف والثورة  
وعمل مافى وسعه بعد الحرب لكبح جماح المتطرفين . وقد  
ظهرت استحالة القيام بأية ثورة جديفة في ايطاليا ظهوراً لا يقبل  
المراء فى خريف سنة ١٩٢٠ حين تنجى العمال عن المصانع  
ورجعوا الى أعمالهم مؤمنين بعجزهم عن ادارة دولاب  
الصناعة بغير المال والخبرة الفنية . وقد أذن لهم جيوليتى ببعد  
نظره الساخر أن يجربوا هذه التجربة العظيمة ، وثراً إياها  
على أقصائهم بحد السيف والاقبال على مجازفة الحرب الاهلية ،

وضربت الاحزاب الشائرة ضربة أخرى حين وافق أتباع  
توراتي على اقتراحه الانفصال التام من أنصار الاشتراكية  
المسكوفية المعروفين بالمكسمليين وتقرر ذلك في مؤتمر  
الاشتراكيين في شهر يناير سنة ١٩٢١ . . . . على ان المتقذين  
الحقيقيين لايطاليا هم بلا ريب الشعب نفسه بما بادر من العودة  
الى العمل منذ تبدد السراب الرومي ورجع وفد الاشتراكيين  
الايطاليين من رحلة الاستطلاع والمعاينة غير مزودين بوسائل  
القمح من عند الزميل لينين . وبرهان محسوس على نشاط  
الشعب وعلى أن الحكومة لم تمكن تلك الحكومة العاجزة التي  
يصورونها أن الدين الاهلي — وكان مقداره ثلاثة وعشرين  
ملياراً بعد الحرب — قد هبط الى ثلاثة مليارات قبل أن  
يتولى السنيور موسليني الوزارة <sup>(١)</sup>

ولقد أظن الفاشيون في منافع حكومتهم ونسبوا اليها  
كل فضل في احياء الصناعة الوطنية وروجوا دعوتهم في  
أوربا وفي مصر فقرأنا لبعض كتابنا كلاماً يريدون منه أن  
يفهم الناس أن الفاشية هي التي استخدمت قوة مساقط الماء

---

(١) بقلم لنا وارفيلد في عدد نوفمبر سنة ١٩٢٤ عن مجلة

الفررتيتلي



وأصبحت الزراعة والصناعة، وهو زعم باطل موه والاحصاءات الرسمية تنبئ عن بطلانه وتدل على أن الصناعة الإيطالية في مجلتها ولدت ونمت وقطعت شوطها الأبعد في عهد الديمقراطية أو في عهد الحكومة الشعبية التي يسخر منها موسليني وبطائنه ومريدوه . ففي الاحصاء الرسمي الذي كتب باسم البحارة الإيطاليين وأهدى الى زملائهم في الاسطول الأمريكي بيان واف عن تطور الصناعة نقله هنا بحرفه وهذه ترجمته « في سنة ١٨٧١ استعملت إيطاليا نحو ٨٠٠.٠٠٠ طن من الفحم فزاد ما استعملته في سنة ١٩١٤ على عشرة ملايين لا يدخل في حسابها الترقى العظيم في استخدام القوة المائتة التي يقدر ما استخدم منها بقوة تسعمائة الف حصان يدار بها لا أقل من سبعة آلاف عمل . وكان العمال الصناعيون في السنة الاولى بعد سنة ١٨٧٠ أقل من ثمانمائة الف فقاربوا في السنة السابقة للحرب مليوني رجل . . . . أما من حيث الانتاج فهناك صناعتان تفوقتا على الصناعات الاخرى وهما صناعة التعدين وقد ارتقت من ستة وثلاثين مليون ليرة في سنة ١٨٧١ الى نصف مليار في سنة ١٩١١ ، وصناعة الكيمايات التي أنتجت في سنة ١٩١٣ أكثر من مائة وأربعين مليون ليرة وكانت

في حكم المدومة في سنة ١٨٧١ ، وتستحق صناعة النسيج  
الثغرات خاصة فان إيطاليا قد أتت قبل الحرب خمسة آلاف طن  
أرسل جزء منها خاما الى الخارج ونسج جزء كبير في الانوال  
الوطنية التي يبلغ عددها نحو عشرين ألفا نصفها على التقريب  
ميكانيكي . . . . . ويشغل نحو مائتي ألف عامل بصناعة القطن  
الذي لا يزرع الا بمقدار قليل في صقلية لحرارة جوها والذي  
يستورد منه نحو مائتي ألف طن من امريكا تغزل وتنسج في  
إيطاليا على أنوال تبلغ ١٣٠.٠٠٠ معظمها ميكانيكي كما ظهر  
من احصاء سنة ١٩١٢ ، والصناعة الصوفية التي اشتهرت بها  
إيطاليا في القرون الوسطى قد سرت فيها روح حياة جديدة  
فكان لها في سنة ١٩١٣ خمسة عشر ألف نول معظمها ميكانيكي  
واشتغل بها نحو خمسين ألف عامل . . . . . ويجب ألا ننسى  
في صدد المنسوجات صناعات القنب والكتان والجوت لان  
إيطاليا في مقدمة الأمم المنتجة للقنب وهي تصدر جزءاً كبيراً  
منه خاما وان كانت تستورد كل الجوت على وجه التقريب  
من الخارج. وقد بلغ عدد المشتغلين بالغزل والنسيج في هذه  
الصناعات نحو أربعة وأربعين ألف عامل في سنة ١٩١٧ ويقدر  
عدد المشتغلين بصناعات النسيج كلها بنصف مليون ومقدار



المال الموظف فيها بنصف مليار ليرة . وصناعات المعادن  
والآلات لا تقل في القيمة ولا في التطور عن المنسوجات ....  
فقد بلغ ما أنتجته إيطاليا فيها قبيل الحرب مليون طن من  
الصلب أي عشرة أمثال نتاجها في سنة ١٩١٠ ، ويضاف  
إلى ذلك تلك الأعمال الكبيرة التي أسست لآخراج أصناف  
خاصة من الصلب تضارع أحسن مثيلاتها في بلاد العالم ،  
وأنشئت في ليجوريا وفي ترني باومبريا وعلى مقربة من نابلي  
مؤسسات رائجة تصنع جميع أصناف الآلات للسفن الحربية  
وتستخدم مائة وخمسين ألف عامل زاد عددهم الآن زيادة  
كبيرة فأضيف إليهم مائتان وخمسون ألفاً يعملون في  
الصناعات الميكانيكية ومنها صناعة السيارات . وقد كانت قيمة  
ما صدر من دواليب السيارات في سنة ١٩٠٧ مائتي ألف ليرة  
فوصلت بعد خمس سنوات إلى ٥٢ مليوناً لا يدخل في حسابها  
ما يشتري داخل البلاد . وهناك أعمال النقل الكهربائي  
التي تنقل الفحم من سافونا إلى قمة جبال « الابنين » وخط  
الكهرباء على سلك جبال سنيدي وسمبلون وجيوفى وكلها  
من مبدعات المثابرة والعزيمة الإيطالية وهما يبشران بالتقدم  
المنتظر في صناعة إيطاليا ريثما يتيسر بعد الحرب المال والعمل ،

أما الصناعات التي أنتجت عشرة ملايين قنطار من السماد  
الكيمي وخمسين ألف طن من الكربون المعدن ونحو عشرة  
ملايين طن من محصولات أخرى فهي تكاد تكون مخلوقة  
خلة من حيث لم يكن لها وجود . وكذلك صناعات  
الاطعمة وبخاصة السكر والجلود والجلين والمحفوظات قد  
خطت كلها خطوات محسوسة في خلال العشرين السنة  
الاخيرة »

ويقول السنيور نيتي في رسالة نشرت في المجلد الخامس  
والعشرين من تاريخ المؤرخين : « تستطيع ايطاليا أن تزيد  
قوتها المائية الى خمسة أضعافها وأن تنشئ في سنوات قليلة  
مصانع تعطيها تسعة ملايين أو عشرة ملايين « كيلوات » ...  
والذي يعنى ايطاليا بصفة خاصة هو توزيع مائها لانها محاطة  
في الشمال بسلسلة الجبال الالبية وتتخللها على طولها سلسلة  
الابنين ، وهي لاحاطة البحر بها من جميع الجوانب ما عدا  
الشمال كثيرة مساقط الماء في مساحة صغيرة ، وفضلا عن هذا  
بينما تكون أنهارها الشمالية على أعلاها صيفا لدوبان الثلج  
والجليد في جبال الالب تكون أنهار الابنين على أعلاها في  
الشتاء . فبناء الخزانات التي تسهل اقائتها على طول شبه



الجزيرة يساعد على الارتفاع بقوة الماء، وعلى تنظيم استعمالها  
في الصناعة وفي تسيير القطر الكهربائية »

ولم نذكر السفن ولا خطوط الملاحة ولا المصنوعات  
الكثيرة التي ابتدعتها إيطاليا الحرة في عهد حكوماتها الشعبية،  
لأن شرحها يطول في غير جدوى . أما الزراعة فاحصاء  
البحارة الذي أشرنا إليه آنفا يقول انه « من سنة ١٨٩٢ الى  
سنة ١٩٠٦ مهد للزراعة ما يقرب من ستة ملايين هكتار  
كانت مهجورة قبل ذلك وتضاعفت هذه المساحة تقريبا في  
العشر السنوات الاخيرة . . . وقد أنشئت وسائل فعالة في  
بوجليا التي يقل فيها الماء، لجلبه اليها خلال قمم الجبال العالية . . .  
ويضاف الى هذه الاعمال الجلييلة التي ستمتد وتكبر بعد  
الحرب اصلاح أساليب الزراعة باستعمال الادوات الميكانيكية  
في جميع الاقاليم بفضل المدارس العديدة والارشادات النافعة  
والنقابات الزراعية . . . فالمحصولات التي لم تتجاوز قيمتها  
مليارين من الليرات في سنة ١٨٩٠ قد أصبحت اليوم ثمانية  
مليارات ويوشك أن تبلغ العشرة في زمن قريب . وسنت  
القوانين الضرورية لتجديد غرس الغابات في الجبال التي جنت  
عليها شدة الطمع في الربح فخرمتها الاشجار »

هذا ما صنعته الديمقراطية في بلاد كإيطاليا لا حديد فيها  
ولا فحم إلا النزر القليل ، وليس من السهل اختراق جبالها  
بالمواصلات البخارية ولا من التيسر انتاج الخامات اللازمة  
للصناعة في أرضها . معجزة خارقة صنعتها الديمقراطية في  
جيل واحد من إيطاليا المفككة المتنازع عليها بين البابوية  
ودول أربع تحكمها لغير مصلحة أهلها . ولا ننس صعوباتها  
الجغرافية التي جعلت توزيع الخصوبة والأعمال الصناعية فيها  
مضطرب التناسب بين الشمال والجنوب ، ولا ننس أنها كانت  
إلى زمن قريب عدة ممالك لا وحدة بينها في السياسة ولا في  
الإدارة ولا في المصاحبة ولا في الأحوال الاجتماعية ، ولا ننس  
تزايد سكانها من سبعة وعشرين مليوناً عند استقلالها إلى  
أربعين مليوناً في هذه الأيام ، ولا ننس مع تزايد السكان  
الاضطرار إلى الهجرة المتوالية حتى ناهز عدد الإيطاليين في الخارج  
سبعة ملايين وأحصى المهاجرون في السنوات الخمس السابقة  
للحرب بأكثر من مليونين ونصف مليون ، ولا ننس غير  
ذلك من العوامل المربكة والنفوثرات المشتبكة التي تحيط بأمة  
تنتقل هذا الانتقال وتعالج هذه المتناقضات . فكل ما في



ايطاليا من تلك الخيرات هو ثمرة الديمقراطية وعلى أساسه  
يقوم كل أمل في مستقبل الطليان



موساليني الاشتراكي

وما يقال عن الدعوى التي يدعيها الفاشيون في مسألة الصناعة  
يقال عن دعواهم في مسألة البطالة . فترتيبات الموظفين تنقص  
فترة بعد فترة لإدارة الميزانية والبطالة تزداد يوما بعد يوم  
والاحصاء الذي قدمته الحكومة الفاشية لعصبة الأمم

يقدر عدد العاطلين في ديسمبر سنة ١٩٢٦ بـ ٧٠٩ ١٩١ يقابلهم في فرنسا ١٧٨ ١٧ وهي لا تعالج معضلة البطالة بغير الوسائل الدستورية ولا تلجأ الى القمع والارهاب كما يلجأ الفاشيون . أما الآن فربما كان عدد العاطلين ضعف ما كان عليه قبل عامين ، وقد حرم على الصحف تحريماً باتاً ان تشير الى مسألة البطالة وفرض على كل عامل ان يشترك في نقابات الحكومة وان يبرز شهادة بذلك المصنع الذي يعمل فيه والا حرم على المصنع قبوله ، وزيدت ساعات العمل ونقصت الاجور وصار الاشتغال في المصانع ضرباً من العسكرية الاجبارية لاجلة فيه للعامل ولا منفذ له الى الشكوى . فهذه هي العلاجات الفاشية لمعضلة البطالة وهي علاجات طيب يستر الاعراض ويكمم المريض ويزعم انه استأصل الداء

وقل مثل ذلك في مسألة الديون وهي مسألة لم يبق لنا مع تكتّم المصادر الفاشية الا أن نرجع فيها الى مقال السنيور نيتي الذي يتكلم بالارقام في هذا الموضوع . قال « ان الحالة الصناعية وحالة الديون قد ساءت في عهد الفاشية وان كانت صحفهم تردد كل يوم ان الطواغيت تبشر بالتحسين ولعل بعض الفاشيين لجهلهم يصدقون ما يقولون . هناك ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٣١ ليرة



من قراطيس الخزانة تستحق السداد في أوقات مختلفة حولتها  
الحكومة الى دين موحد بخسارة كبيرة لاصحابها والجمهور  
وللمصارف . ولما كانت الحكومة تحتاج الى المال ولا يمكنها  
الرجوع الى قراطيس الخزانة بعد التقصير في السداد فقد  
عمدت الى دين موحد جديد . وكانت خطتها في هذا الدين  
من أهزل الماهزل في تاريخ المعاملات المالية لانها اضطرت  
الجمهور الى ان يشترى بسعر ٨٧ر٥ قرضا موحداً كان يمكنه  
شراؤه في سوق المصارف بأقل من ثمانين ! فاخيلت أسعار  
الاسواق وهُدِد رجال المصارف بالموت وأذيع بصفة رسمية  
ان أسماء البائعين ستُنشر . . . وكانت هذه التجربة كأيّة قول  
الاقديون تجربة الصليب التي كشفت عما في نفوس الجمهور  
الايطالي من قلة الثقة بهذه التصرفات . فقد اتخذت كل وسيلة  
لارغام الجمهور على الاكتتاب وأكره جميع التجار على اعطاء  
ضمان من قراطيس الخزانة وأمر الموظفون وعمال السكك  
الحديدية بل أمر الصناع بشراء أوراق القرض الجديد . . .  
ولكن أي فشل ! فان الحكومة لم تجمع بعد كل هذا الاكراه  
والارغام الا ثلاثة مايرات ! قارن هذا بالقرض الذي عمده  
بعد كارثة « كابرتو » العسكرية في أشد الظروف حرجا

وجُمع فيه ستة مليارات يوم كانت قيمة الدولار ٣٤ ٦٠ ليرات.  
وقد جُمع في القرض التالي الذي عقد لمعالجة تضخم العملة  
٢١ ملياراً بذلها الناس أحراراً غير مكرهين ولا مأمورين.  
فالجمهور الايطالي المستنزف اليوم بضمر أسوأ الظن بالحكومة  
الفاشية، اذ الحكومة التي تسيطر على كل شيء لا تضمن شيئاً.  
ومن المستحيل على أي انسان ان يستطلع الحقيقة عن الميزانية  
الآن فأننى مع خبرني الطويلة بالماليات الايطالية لا أقدر على  
فهمها. فهي مخفية بأوامر خفية كالامر الذي صدر في ٥ يونية  
سنة ١٩٢٦ لاجتاد ميزانية مصطنعة ولم يدون لنا لا المصروفات  
العسكرية الحقيقية ولا بيان الحالة المالية الصحيحة»<sup>(١)</sup>

مع هذه الاساليب الغريبة بل مع شعار الفاشيين الذي  
يعلنونه وينادون به وهو ان « الأمة قاطبة للفاشية قاطبة  
Tutte il paese a tutte il fascismo لا يجوز  
لاحد ان يتلقى بالتسليم كل ما يذاع من المصادر الفاشية عن  
هذه الامور كما أننا نقف موقف الحيدة فلا نتلقى كل ما يقوله  
خصوصها بالتسليم

على أن الامر الذي يجب أن نلاحظه هنا هو أن الفاشية

---

(١) عدد أغسطس سنة ١٩٢٧ من مجلة التاريخ السائر



لا تريد الآن أن تقاس بمقياس التحولات الموقوتة التي تلجى إليها الطواريء، والضرورات كما قد تلجى، إلى الأحكام العرفية المحسوب حسابها في كل حكومة ديمقراطية، ولكنها تريد أن تجعل نفسها مذهباً في الحكم يقابل مذهب الديمقراطية الحرة ويحل في محلها، فعلى هذا الاعتبار لا تكون فوائدها — على فرض صحتها — شيئاً يقام له وزن في جانب أضرارها أو في جانب النكسة التي تُعفى على كل ما كسبته الأمم من تجارب العصور المديدة ومحن المظالم والثورات. فلم يكن عبثاً هذا الذي كسبته الإنسانية في ألوف السنين من تقرير حرية الفرد وإطلاق الحياة البريئة بين أرض الله وسائه بغير حد من إرادة إنسان آخر يدعى لنفسه عليها السلطان والرقابة والامتنال أفكره وهواه، لم يكن عبثاً هذا الذي كسبته الإنسانية بل لا يصح أن يقال إنها كسبت شيئاً قط إن كان هذا المكسب الجليل عرضة للرجعة والنزاع، ولم يكن عبثاً هذا الذي كسبته الأمم من تبديل الحكم القديم الذي كان يضطرها إلى عمل عنيف كلما اضطرت إلى تغيير حكومة، والذي كان الحكم فيه لا يسقطون إلا إذا أوقعوا بآمتهم قصارى الشر الذي يطيقه صبر الإنسان حتى ليؤثر خراب الثورات على احتمال المزيد

منه ، والذي كانت الامم فيه كأنما تعيش في ميدان حرب  
يتعاوره بالارهاب كل فاتح جديد في كل دولة جديدة . كلا  
لم يكن عبثا هذا الذي كسبته الانسانية من ضروب المحن في  
طوال العصور . فلو ان الفاشية حكمت كما تحكم الاحزاب الغالبة  
في الامم الديمقراطية لما كان عليها غبار ولوجب لها الشكر على  
ما منعت من ضرر وجلبت من خير ، ولكنها أبت الا ان  
تستأصل كل حزب غيرها بقوة السلاح والارهاب ، فهي  
ديمقراطية ناقصة مشوهة أو هي استبداد ناقص مشوه لانها  
ليست من الديمقراطيات وليست من الاستبدادات القديمة . وحسبك  
ان تعلم ان السنيور موسليني يتولى في الوقت الحاضر ست  
وزارات عدا رئاسة الوزارة لتعلم ان الفاشية نظام لا يمكن  
أن يقوم مقام الديمقراطية لانه محصور في فئة واحدة لا يجد  
رئيسها ستة رجال يطمئن الى كفاءتهم أو يطمئن الى  
اخلاصهم ، فهو يتولى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية  
ووزارة الحربية ووزارة البحرية ووزارة الطيران ووزارة  
النقابات ولا يعتل أن يفعل ذلك لو كانت له ثمة في رجال  
حزبه من حيث الكفاءة والاخلاص أو لو كانت الاعمال  
تسير في تلك الوزارات على خطة الدقة والنظام ، فالارهاب



وحده هو الذى يداري ما هنالك من الخلل والاجحاف  
والشكاوى والسيئات ، وما كانت حكومة من حكومات  
الاستبداد يعوزها مثل ذلك الارهاب الذى هو اصلح أداة  
للمدارة وان كان اسوأ أداة لعلاج العيوب

ولقد شعر ، وسليني بقرب الانتخابات التى ستجري  
فى سنة ١٩٢٩ فعدل طريقة الانتخاب للمرة الثالثة فى عهد  
وزارته وقرر ان تجري الانتخابات المقبلة على طريقة لامثيل  
لها فى بلاد العالم . فالمجالس الوطنية ( وهى مجالس يمين  
أعضاؤها تعيينا ) ستختار تسعمائة اسم تعرضها على مجلس  
الفاشية الاعلى فيختار منها — أو من غيرها اذا شاء —  
اربعمائة اسم ويسأل الناضحين عنهم فلا يكون لهم الا أن يحميوا  
بالموافقة على جميع الاسماء أو رفض جميع الاسماء ، فان جاءت  
الكثرة بالموافقة فذاك والا تجدد اختيار الاسماء مرة اخرى  
وتحدد سؤال الناضحين .... والوزارة باقية سواء اكان الجواب  
بالرفض ام بالقبول .. !

يقول خصوم الفاشيين إن هؤلاء لم يثبوا وثبتهم الى  
الحكم الا لانهم أنسوا أن الحركة الشيوعية تضمحل وتحمد  
ويوشك أن تدخل فى دور الاستقرار — فاشفقوا أن

تفلت من أيديهم حجة التوب وأن نضيع عليهم فرصة استقلال  
الخوف من الشيوعية في إيطاليا وفي خارجها فتألبوا مع أنصارهم  
على أحداث ذلك الحدث الخطير في الحياة الإيطالية. ويقول  
خصوم الفاشيين ان هؤلاء ما كانوا يفلحون في وثبهم لولا  
أنهم استغلوا — الى جانب الشيوعية — عاطفة الوطنية الثائرة  
في تلك الايام واتخذوا من مسألة فيومي وتوسيع الحدود  
الإيطالية ذريعة لتأليب جميع الاحزاب، والواقع أن خطر  
الشيوعية — سواء أكان عظيما كما يقول الفاشيون أم كان موهوما  
كما يقول خصومهم — لا يسوغ القضاء على النظام الديمقراطي  
الصحيح واستمرار الحكم عدة سنين على الاسلوب الذي يحكم به  
الفاشيون. فان هذا النظام لم يعجز عن مكافحة الخطر الشيوعي  
المعظم في المانيا وهي صريعة الحرب ولم يعجز عن مكافحته  
في فرنسا وهي أيضا صريعة الحرب بين المنتصرين. وكل حسنة  
للفاشية أو كل ضرورة لها تصغر وتبدد اذا كانت لا تنال  
الا بمثل ذلك الثمن الباهظ الثقيل، فقد حرمت الحياة في إيطاليا  
على كل انسان لا يدين بمذهب الفاشية ولا ينتمى الى لجانه  
وتقاباته، وحظر على الجامعات أن تدرس فلسفة التاريخ والسياسة  
إلا على النمط الذي يرضاه الفاشيون وإلا كان نصيب



الاساندة العزل والنفي والارهاق، والصحف محظور عليها أن  
تكتب الا ما يروق الوزارة ومحظور على أصحابها أن يختاروا  
الكتاب إلا من ينتدبهم لها الفاشيون، ورؤساء الفاشية هناك  
يصنعون ما بدا لهم غير عابئين بالعرف أو القانون. فمن أمثلة  
ذلك ما رواه روبرت سنكورت في مجلة التاريخ السائر عن  
الجنرال بتشيو وزوجته الأمريكية وهي واقعة من عدة وقائع  
تجري على شرعهم الجديدة: شريعة القوة وقلة المبالاة. قال  
سنكورت وهو من غير خصوم الفاشية: «زوج الجنرال  
بتشيو من أمريكية وولدت له ابنا وقصت شعرها في باريس  
فضر بها الجنرال جهاراً في بعض المطاعم العامة. ثم ذهبت الى  
إيطاليا في شهر يونيو سنة ١٩٢٤ لمحاول أن ينزع منها ومن  
وصيفتها الارندية العفل الذي حكم القضاء الفرنسي بتسليمه  
اليها. فلما أرادت الزوجة السفر من إيطاليا أصدر الجنرال  
أمره بضبط جواز سفرها فهربت الى سردينية وترك منها  
البحر الى قورسيقة الفرنسية، ولكنه علم بذلك فتعقبها بطيارات  
الحكومة وردها الى روما هي والطفل والوصيفة. ثم أخذ  
الطفل وسجن الوصيفة في شكنة وأمر الزوجة بترك البلاد  
الاطالية، فرفضت أن تطيع أمره ولاذت بالسفارة الانجليزية

فقطعت جبهة قول كل خطيب « وقس على هذا ما يمكن أن  
يستتبعه كل فاشي من الكبار أو الصغار الذين يلقنون هذه  
المبادئ في طفولتهم ويشبون على العنف وقلة المبالاة بالقوانين  
إلى غير ذلك مما نخشى عاقبته على السلم في إيطاليا وفي الأمم التي



الاطفال الفاشيون



تتصل بسياستها اذا اطردت الاحوال على هذا المنوال ، قال  
الاستاذ جاجيلمو سلفادورى : « اتفق موسلينى — من  
المصادفة أو الدهاء — أن يقيم نفوذه على الفرية التى  
نشأت جائحة سرية الانفعال متبذلة فى سنوات الحرب أيام  
كان آباء الصبية فى الخنادق وكل أمهاتهم الجازعات  
مشتغلات بأعمال الرجال بعيدات من البيوت ، وكانت المدارس  
والمصانع فوضى وطوارىء الحرب غذاؤهم كل يوم ولديهم قدوة  
مائلة من غارة داننيزو على فيومي يتعلمون منها الاعتساف —  
فهؤلاء الصبية كانوا فى مدارج الطفولة يوم نشأت الفاشية وفتحت  
لهم منفذاً لم يركب فيهم من القلق والجراح ، وجاء موسلينى فأرضى  
فيهم ولع الطفولة بالمظاهر والغرائب وألبسهم القمصان الزرق  
على صدورهم مصور الجماجم أو الشارات الرومانية على الجيوب .  
ان هذه الصرامة فى خطط الفاشية وجنودها قد تدل على أي  
شئ ، إلا على الضبط والنظام ، فلو أن هناك ضبطاً ونظاماً على  
مايرام لما خفيت المؤامرة التى دبرت لاغتيال ملك البلاد ولما  
أفلت الجناة بعد انفاذ مؤامرتهم فلم يقف حراس الامن ولا  
الحققون لهم على أثر .

قال الكاتب الانجليزى الكبير ج. ه. ويلز : « حسب المرء  
أن يدرس قليلا من صور موساينى التى بعثت في انحاء الارض  
ليدرك أنه يحدث مصنوع وليس بأصيل مبتكر ، فهذا الوجه  
المتزوج فيه الضعف والقوة هو وجه الممثل بجميع أوصافه ، فهو  
دائب بحلق من وراء كساء ، يشبه فيه بالابطال الاقدمين  
وخوذة منتقاة بعينين خلو من الفكر والذكاء ، توحيان اليك  
معنى التحدي الفارغ كما يقول : حسن ! ماذا عسى أن  
تقول عني ؟ انتى أنكره . ا هو وجه رجل مغرور أغلظ الغرور  
يجفل اجفال الخوف من أقل هسيس . وليس ما به خوف  
الجسد أو الخوف من القاتل الكامن في الظلام ، ولكنه الخوف  
أقتل الخوف من الحق الذي يمشي في وضوح النهار . . . . . ألا  
قليذهب هؤلاء ، جميعا . ليذهب نيتى وامندولا وفورنى  
وميسورى وماتيونى وسالفينى واستورزو وتوراني . ليذهب  
جميع هؤلاء ، الرجال الذين يرقبون وينقدون وينظرون . فماذا  
تراهم ينتظرون ؟ مامن اسم من أسماء هؤلاء الرجال الذين  
ضربوا ونفوا أو قتلوا القتل الذي . الا وهو اسم رجل خير



من هذا الممثل الذي يستأثر بالمسرح اليوم في إيطاليا . وأكبر  
خطيئة تعد لواحد من هؤلاء . هي قدرته على كشف الحجاب  
ونظراته المصممة المثالية . والحق أن موسليني لم يصنع شيئاً



موسليني في صباه

لايطاليا وانه هو نفسه ضيعة من صنائعها : ضيعة مشوهة  
 مخدجة . فاذا سأل الايطاليون : ما العمل بغير موسليني ؟  
 فالجواب : انكم تجدون غيره . فان هذا الذي يدرب اليوم  
 وينظم باسم الفاشية كان موجوداً قبله وسبقه موجوداً بعده -  
 فاذا هو قضى نحبه فلن تعاني الفاشية أقل صعوبة في اخلافه



والدا موسليني



من موارد ايطاليا المخصصة ببدل بضارعه في التمثيل والتمقة  
الخطابية، وانما صعبتها أنها ربما وجدت خلفاء كثيرين بعده  
وأيا كان مبالغ الصواب في تقدير ولز لموسليني فالحقيقة  
انني لا مرء فيها هي أنك لا تقرأ لهذا الرجل كلاما يدل على  
فكر ثاقب أو درس حصيف أو اطلاع واسع . وهو في كلامه  
عن نفسه يزري بالدرس والاطلاع ويقول انه اطلع على كتب  
أشتات ولكنه لم يعول على غير كتاب واحد هو كتاب الحياة  
وعلى أستاذ واحد هو أستاذ الاختبار ، وبعبارة كتاب  
جوستاف لوبون عن أطوار الجماعات وهو الكتاب الوحيد  
الذي ذكر اسمه من بين قراءاته للأدب الألمانية والانجليزية  
والايطالية التي تحدث بها في ترجمته المكتوبة بقله في مجلة  
بريطانيا الحديثة الظهور . علي أنك لا تتبين من كتاباته أثراً  
للدرس العميق حتى في أصول الاشتراكية التي كان يبشر بها  
ويتفانى في الدعوة اليها ، فهي عنده مذهب مزاج لا مذهب  
معرفة واختبار . ورثها عن أبيه وتلقاها في بيته ووجد فيها  
منزعا للحليقة المجوم والتحدي والظهور التي فطر عليها وعرف  
بها من صباه ، وهو يذكر أباه ويصفه بالبطء والاخلاص  
ولكنه يخص أمه بأحسن اعجابه وحبه ويقول انه استفاد

من خلقها أجل الفوائد وأدومها في حياته،<sup>(١)</sup> ونظرة إلى صورتها  
وصورته تريك أنه قد أخذ منها الحلقة كما أخذ منها الاخلاق  
فجاء أشبه بها وأقرب اليها في ملامحه ومزاجه

كانت أمه معاملة في الزمن الذي كان التعليم فيه قليل العائدة  
وضيع المقام . وكان أبوه حرداً فقيراً يتشيع إلى الاشتراكية  
والثورة فسماه بنيتو على اسم الثائر المكسيكي بنيتو جوريز  
المسؤول عن اعدام الامبراطور مكسليان<sup>(٢)</sup> فهو اشتراكي  
المولد لا اشتراكي الرأي والعقيدة ، وما كانت العقيدة قط  
عند موسليني الا القالب الذي يفرغ فيه طبيعة الهجوم والغضب  
والظهور، فهي تأتي تالية ويأتي قبلها الغضب والعراك على حسب  
الدواعي والظروف، وما وقفت العقيدة قط في طريق موسليني  
ولا كانت هي صاحبة وحيه ومسدد خطاه. فموسليني الذي انحي  
على المسيحية وألقى عليها تبعه سقوط الدولة الرومانية يوم كان  
اشتراكياً غالياً محبوب الآفاق في البلاد السويسرية هو موسليني  
الذي افتتح وزارته بالصلاة الجامعة يوم نجحت غارته على  
العاصمة الايطالية ، وموسليني الذي أبى الحرب أشد الالباء

---

(١) راجع الاعداد الخمسة الاولى في مجلة بريطانيا الصادرة في شهر  
سبتمبر سنة ١٩٢٨ وما يليه (٢) كتاب رجل القدر الفتور يودي فيري



هو موسلينى الذي دعا اليها أشد الدعاء بعد ذلك بأصابع  
ممدودات ، وهو سلىنى الذي كان يصب النار على أصحاب  
الاموال هو موسلينى الذى أصبح يصب النار على العمال ،  
وهو فى كل أولئك رجل يريد أن يهجم ويعارك ولبات سبب  
العراك حيث أتى فلا عبرة عنده بالاسباب وإنما العبرة بالواقع  
الراهن وبما يشاء أن يقوله اليوم لا بما كان يقوله قبل أيام  
وحينما تجد المتعة العقلية والفكر الراجح والذكاء والالمية فى  
كتابات نيتى وأصحابه الذين ذكرهم ولزلا تجد فى كتابات موسلينى  
الاكتطيل والتهويل والارعاد والابراق . فأنت تفقده اذا بحثت  
عنه فى مجالهم الواسع ولا تعرف مكانه الا اذا بحثت عنه فى مجال  
الحركة والنشاط والمفاجآت ، فليس هو بالسائس المدبر ولكنه  
هو القامع المرهب الذى لا يبعد بنظره عما هو فيه ، وسكينة إيطاليا  
فى الوقت الحاضر ليست بالآية النادرة ولا بالبرهان الصادق  
على حسن السياسة وصلاح الحكومة . فان السكينة شاملة للروسيا فى  
عهد الشيوعيين وكانت شاملة لمصر فى ايام الحرب العظمى فهبت  
بعدها الثورة بين ايلة ونهار . فما كانت السكينة يوما بالبرهان  
الصادق على صلاح الحكومة أو رضى الحكوميين أو صحة المبادئ .  
التي تداربها الامور أو ملائمتها للحالة التي تكون فيها الامة .

وانما القدرة السياسية الصادقة هي أن تسود السكينة وتسود الحرية  
وتسود القوانين، ولهذا كانت ملكة الحكم قدرة خاصة في الساسة  
والزعماء. لا لان الغرض الاكبر هو ابتغاء السكينة بآي ثمن وعلى  
أية حال، وهذا الذي اراده نيتي وجيوليوتي وأصحابها بالمصاهرة  
والانتظار وأوشكوا أن يصلوا اليه على ما يقول العارفون.  
ان كان لموسليني فضل على ايطاليا فانها لم تنعم بفضله لان  
الحكومات التي سبقته كانت تسلك مسلكه وتضطهد خصوصها  
اضطهاده، كلا! والاما بقي موسليني في ايطاليا أولا بقي في قيد  
الحياة، ولكن ايطاليا ظفرت بموسليني لان الحكومات التي  
سبقته كانت تطلق الحرية لأصحاب المذاهب والافكار يتقحمونها  
بالتجارب ويهتدون الى الرأي الامثل كما اهتدى موسليني من  
الشيوعية الى الوطنية ومن الغوضى الى النظام

ولقد احسن موسليني اغتنام الفرصة من سحق الايطاليين  
الشديد على الشيوعيين وموت عاطقتهم القومية واستخفافهم  
علانية بالنصر الذي كلف أمتهم ألوف الارواح وملايين  
الاموال واجترأهم في قوارع الطرقات على الاعلام الوطنية  
وأناط الشرف التي كان يلبسها الجنود المائدون من ميدان  
القتال، وبلغت الحماسة الوطنية أعلاها حين تحفزت الامة بقيادة



الشاعر دانزيو لرد المدن الإيطالية التي بقيت في قبضة الدول  
المجاورة فقامت الفاشية في تلك الأيام باسم روما الخالدة تميزني  
بشعارها وتشبه بحياتها وتترنم بانغامها، وطلق مرسليني يرفع  
لابناء وطنه ذلك المثل الأعلى ويسخر من الساسة الذين يغفلون  
عن حياة هذه العاطفة الكريمة ويشغلون الأمم بأحداث المنافع  
والدراهم . يقول مؤرخه وزميله فتوريو دي فيوري في الفصل  
الاخير من كتابه رجل القدر: « وبينما تتلوى روما الصيارفة تحت  
ضربات لومه وتقريعه يعيش هو في روما الماضي وروما المستقبل؛  
يعيش في روما الخالدة التي لا تتبدل » ويقول في الفصل الثامن :  
« وعينها كان جيو ليتي يوجه خطابه الى أخس غرائز الجماهير  
وأسفلها ، الى الخوف من الحرب والموت ، الى الرغبة في المنافع  
المادية . فان روح إيطاليا التي كانت تنطق بلسان الشاعر  
والخطيب ابت كل مساومة وعقدت عزمها على النضال »

### الخلاصة

والخلاصة أن تاريخ إيطاليا الحديث هو تاريخ نجاح  
الديمقراطية وليس تاريخ الفشل والافلاس لحكومات الشعوب ،  
وأن ما يحدث في إيطاليا منذ بضع سنوات لا ينفي ارادة

الشعب وإنما هو حالة تعرض لكل حكومة وبحسب حسابها  
في كل ديمقراطية ، أو هو كما قلنا ديمقراطية ناقصة مشوهة  
لأنها تعترف بإرادة الشعب ولا تعترف بحرية أفرادها كما  
يجرى أحيانا في البلاد الخاضعة للاحكام العسكرية ، والفاشية  
لم تنكر إرادة الشعب ، لكنها استخدمت إرادة الكثرة  
الغالبة لارهاق القلة الصغيرة

أما الذين يترسمون الفاشية في مصر فهم أخرى ألا تنفعهم  
في كثير ولا قليل ، اذ عليهم ان يذكروا ان الفاشية قوة وطنية  
وليست بقوة أجنبية وأنها قامت سخطا على المتساهلين  
للأجانب في المطالب القومية ولم تقم حبا للتساهل في تلك  
المطالب على الكره من أبناء البلاد ، وأنها تتغذى بحماسة  
الشباب ولا تتغذى بفضلات فتور الشيوخ ، وأنها تقود الشعب  
بالمثل الأعلى والنخوة النبيلة ولا تقوده بالتزلف الى اخس غرائز  
الجاهل ، وأنها لا تفصل في قضية الشعب الكبرى وآماله الباقية  
وأما تفصل في عروض تتولاها الوزارات ، وعليهم ان يذكروا  
غير ذلك أن الفاشية نشأت في بلاد كانت مقسمة الى أربع  
ممالك وست إمارات ، وأنها نشأت في بلاد لا تزال مقسمة في  
أوضاعها الجغرافية الى أقسام تتوزع فيها الصناعة والزراعة



توزعا يباعد التفاوت في الاحوال الاقتصادية بين جميع الاقاليم ،  
وأنها نشأت في بلاد يهجرها عشرات الالوف من ابنائها كل  
عام ، وأنها نشأت في بلاد تعطلت فيها المصانع فجأة بعد  
الحرب العظمي وقلت المكاسب وعلت الاسعار ، وأنها نشأت  
في بلاد هي مقر الرجعية الدينية التي تجددت الى اليوم  
لا استرجاع سلطانها المضاع ، وعليهم أن يسألوا انفسهم ماذا  
كانت تكون خواطر العمال والمعوزين في مصر بعد الحرب  
العظمي لولا الحماسة الوطنية التي استغرقت فيهم كل عاطفة  
وصرقتهم عن الشيوعية وحرب الطبقات ، والتي يحمدون بها اليوم  
ما استطاعوا لتركوا مكانها خلوا لوسواس المصلحة  
واغواء الدعاة !

## بسمارك

ظهرت الدكتاتورية — أو مايسونه الدكتاتورية —  
في أمم أخرى غير تركيا وإيطاليا وإسبانيا وفي أصقاع أخرى  
غير شواطئ البحر الأبيض المتوسط . ظهرت في المجر وبولونيا  
ورومانيا ولكنها لم تنأصل في واحدة من هذه الأمم ولم تكن  
نظاما من أنظمة الحكم أو مذهباً من مذاهب السياسة، ويقال  
على الأجمال أنها حيث ظهرت كان ظهورها أقلية الديمقراطية  
لا لكثرتها وكانت تظهر في البلاد التي ابتليت بالتقسيم  
واختلاف الأجناس قبل الحرب العظمى وبعدها، فكانت من  
عقائيل الحكم المطلق وبقايا فساد وسوء تصرفه ولم تكن  
من جرائر الديمقراطية التي هي ترياق تلك الآفات

بدأ النزاع الحديث بين الديمقراطية والدكتاتورية (أو  
الاستبداد) في القرن الماضي يوم كان الإيمان بحكم المستبدين  
ضرباً من الدين وضرباً من الوطنية في وقت واحد : ضرباً  
من الدين لأن المستبدين كانوا يرتفعون بدعواهم إلى مشيئة  
الله ويذكرون أفعالهم بشهادة القساوسة والاحبار ، وضرباً من  
الوطنية لأن مبادئ الحكم الديمقراطي كانت مبادئ الفرنسيين



الغالبين وكانت محاربة فرنسا فرنسا قوميا على أعدائها المغلوبين،  
ومع هذا — أى مع مناصرة الدين والوطنية والعصادات  
والقوة — فشل الاستبداد وظفرت الديمقراطية وصار أكبر  
المستبدين فى القرن الغابر هم عبدة هذا النزاع الذى  
يضرب به المثل وتعرف منه العواقب . ولهذا أردنا أن



بسمارك فى صباه

نتخذ هذه العبرة من تاريخ رجلين هما بغير خلاف أ كبر  
المستبدين في عصرهما ان لم يكونا أ كبرهم في جميع العصور .  
ولد أحدهما يوم أن دالت دولة الآخر وهما بسمارك  
ونابليون

كان بسمارك مستبداً بفطرته لانه ولد في أسرة نبيلة من أسر  
الريف في الضياع البروسية ، فكان من طفولته معتداً بنسبه  
متعصبا لطبقته فخورا بأوضاع وطنه ، وكان مدار الخلاف  
بينه وبين الاحرار أنه يقيم وحدة المانيا على القوة والحرب  
وكانوا يريدون أن يقيموها على الحرية الشعبية والسلم ، وفي  
هذا الخلاف يطول الاخذ والرد واستعراض الحوادث  
والاسانيد ، ولكن الأمر الذي يتفق عليه الاجماع هو  
ان الحروب التي اقترحتها بسمارك لتوحيد الممالك الالمانية قد  
أفردت المانيا بين الدول وجعلتها مخشية محذورة لا يؤمن  
جانبا ولا يستبعد عليها أن تعتدى على أحد أو تنقض عهداً  
بينها وبين حليف ، ومصاب المانيا بهذه العقيدة التي ذاعت  
عنها وانتفع خصومها بترويجها هو المصاب الاكبر في الحرب  
العظمى وفي المساجلات السياسية التي سبقتها وأفضت اليها





إسهارك

(٩١)

وفي تاريخ بسمارك حادثة لها أوثق ارتباط بالحرب العظمى  
ومعقاتها يتبين منها كيف يتقلب الشعور الشخصي على  
سياسة المستعبد حتى في المسائل التي تتوقف عليها مصائر  
الأمم وجلال الخطوب . تلك هي حادثة المحالفة الروسية التي  
تقلبت أدوارها على حسب التقلب في الميول الشخصية بين  
ساسة الروس وساسة الألمان . فقد كان بسمارك نصيراً لمحالفة  
الروسيا وكان متفقاً مع القيصر على تأييد السياسة الروسية في  
مؤتمر برلين . ولكن جرشا كوف المندوب الروسي في المؤتمر  
علم أن بسمارك يسعى لتعيين شو فالوف صديقه وزيراً للقيصر بدلاً  
منه ( أي بدلاً من جرشا كوف ) وحصل على وعد بذلك في  
مقابلة التأييد الذي اتفق عليه بسمارك مع القيصر . فلما اتصل هذا  
النبا بجرشا كوف تعهد الاقلال من المطالب الروسية في المؤتمر  
فتعذر على بسمارك أن يساعد روسيا لأنه كما قال لا يسهه أن  
يطلب لها أكثر مما تطلب لنفسها . فانفض المؤتمر وروسيا  
ناقة متدمرة واستطاع جرشا كوف أن يقنع مولاه بأن  
بسمارك قد أحب به واخلف معه وعده ولم يساعده المساعدة  
التي كان ينتظرها منه . فقال له مولاه : إذن تبقى أنت في  
مركزك ... وكان هذا هو الغرض الذي عبث هذا الرجل



من أجله بمصالح بلاده في عالم السياسة الدولية . فلما خاب  
أمل بسمارك في تعيين صديقه شوفالوف انقلب على روسيا  
وحسن للامبراطور وللم الاول أن يعرض عنها ويحالف  
النمسا مناظرتها .... وراح يتمحل لذلك أعذارا ما كان يعبا  
بها من قبل : كقوله ان روسيا همجية أو ثوقراطية والنمسا  
جرمانية على شيء من حكم الدستور . مع أنه كان يخض الدستور  
والام الدستورية أو كقوله ان روسيا مستغنية عن المانيا  
ولكن النمسا محتاجة اليها ، أو كقوله ان مطامع روسيا كبيرة  
لا تطاق وان النمسا تقنع من حلفائها بالقليل ، فلم يوافقوه ولم  
الاول على رأيه وتشبث بمعارضته على خلاف عادته . لماذا ؟  
لاسباب اهل أهمها صلة القرابة بين البلاطين الروسى والبروسى ...  
أو لعل المنافسة الشخصية بين فينا وبرلين اللتين تقاسمتا  
العظمة والظهور في أمم الجرمان هي أيضا سبب من أهم هذه  
الاسباب ، ثم انقضى هذا الدور وجاء ولم الثاني واستحكم  
الشقاق بينه وبين بسمارك ووافق ذلك أو ان تجديد المعاهدة  
الروسية واضطر بسمارك الى الاستقالة قبل تجديدها فذهلت  
المعاهدة وتغيرت وجهة السياسة الالمانية والسياسة الدولية  
تبعاً لذلك ... فلماذا هذا التغير ؟ لان ولهم اثنا عشر اطلع على وثيقة

سرية يصفه فيها قيصر روسيا بالخرق والخيل ! ولان هواشتين  
 عدو بسمارك كان يومئذ هو صاحب القول الفصل في السياسة  
 الخارجية، وهكذا انتقلب مصالح الامم بين أهواء المستبدين حتى حين  
 يكون المستبد رجلا كبسمارك عظيم الوطنية عظيم اللب عظيم الدهاء  
 ومن العبر النواطق بالمغزى البعيد أن تسمع رأى ولهم  
 الثاني في عواقب استبداد بسمارك ! ولهم الثاني كما تعلم هو  
 خليفة بسمارك في الاستبداد على سياسة الالمان . فهو يعزو  
 هزيمة المانيا الى تقصير سياستها الخارجية ويعزو هذا التقصير  
 الى كراهة بسمارك المستقلين من مرءوسيه وانفراذه وحده  
 بتدبير كل شىء بغير مشاورة الوزراء والمرءوسين « فخلت  
 الوزارة والسفارات من الناشئة المدربة وامتلأت بالذين  
 تعودوا الطاعة العمياء والعمل بوحي الرؤساء . فما كان مكتب  
 الشؤون الخارجية الا مكتبها خاصا للمستشار العظيم يجرى  
 فيه العمل بارشاده وأمره . فلا تدريب ولا تخريج هناك  
 للقادرين المستقلين فى الآراء ، بخلاف ما كان عليه مكتب  
 القيادة العامة برئاسة مولتكي حيث كان الضباط الحديثون  
 يتربون ويتدربون على التفكير الحر والعمل المستقل على  
 حسب الاصول المصححة ورعاية للتقاليد مع العناية بما تهدى

اليه المستحدثات ، فلم يكن في مكتب الشؤون الخارجية الا ادوات منفذة لرأي واحد لا يؤذن لها ان تطلع على دخائل الامور التي تعمل فيها ولا قدرة لها من أجل ذلك على الاستقلال بعمل ، فكان البرنس ثمة كالصخرة العظيمة في البطحاء ، اذا ترحل من مكانه لم تكدرى فيه الا زواحف الديدان وميت الجذور » (١)

وأعجب من هذه العبرة أن يعود بسمارك بعد أن كافح الريشستاج جيلا كاملا فيقول وقد رأى عواقب فصل الشعب عن الحكومة وأوجس من المستقبل القريب : « ربما كانت خطي التي قت فيها بواجبي هي سبب خلو المانيا من عمود فقارها وكثرة طلاب المناصب وخسار الفرص فيها . . . . فاجدر الامرر بالاهتمام هر تقوية الريشستاج ولا سبيل الى ذلك الا بانتخاب النواب المستقلين . . . واذا دام الريشستاج على حالة الضعف الراهنة فالحق ان المستقبل مظلم . . . واعتقادي أن الازمة كلما تأجلت كانت أدهى وأخطر . . . وربما خبا غيب الله لالمانيا عصر ذبول آخر يتلوه عصر مجد جديد — ذلك ولا ريب سوف يكون على أساس الحكومة الجمهورية (٢)

(١) مذكرات وللمر الثاني من سنة ١٨٧٨ الي سنة ١٩١٨

(٢) صفحة ٦٣٠ من حياة بسمارك لامييل لدنجر



# نابليون بونابرت



الامبراطور نابليون الاول

تعبت فرنسا من الثورات والفتن والحروب وشعرت  
باعدائها يناوئونها ويتربصون بها فسهل عليها أن تنقاد لنا بليون  
الذي عودها النصر وحسن البلا.

وشغلها نابليون بالمجد والاعجاب وأحاديث الاخطار  
والجهاد فتسيت الحرية قليلا ولكنها لم تنسها طويلا ، فرأى آخر  
الامر أنه لا بد له طوعا أو كرها من الديمقراطية وأنه حين أخذ  
الحرية وأعطى المجد قد دخل في صفقة لا دوام لها ، لان المجد  
يفرى الشعب بطلب الحرية وهو غير مستطيع أن يعطي الشعب  
مجدا في كل حين

ولما عاد من ألبا ومثل بين يديه الوزير الديمقراطي  
كونستان قال له :

« قل لي ما هي أفكارك ؟ حرية الكلام وحرية الانتخاب  
ووزراء مسئولون وصحافة حرة ؟ اتنى موافق على كل ذلك  
وبخاصة حرية الصحافة . فان محاولة سحقها بعد الآن لسخف  
.... اتنى انا رجل الشعب . فاذا كان الشعب يريد الحرية  
حقا فلا بد لي من اعطائه الحرية ... لست بالفاتح ولا طاقة  
لي أن أكونه بعد اليوم . اتنى أعرف ما يمكن وما لا يمكن  
وكل قصدى الآن أن أقيم فرنسا مرة أخرى على قدميها

وأمنحها دستورا يلائم مزاج شعبها .... انني لا أكره الحرية  
وان كنت قد بسطت لها مرقداً واسعاً حين وجدتها في طريقى ،  
وانني لا فهم الحرية وبهذا الطعام اغتذيت . لقد ضاعت  
جهود خمس عشرة سنة فلو أردت البدء من جديد للزمتنى  
عشرون سنة واحتجت أن أضحي بتليوني رجل . . . فأنا  
أريد السلم ولكنى ان أناله الا بنصر ولن أنال النصر الا  
بتأييد من الشعب . وسيطلب الشعب الحرية ثمناً لتأييده .  
حسن جداً . سيأخذ الشعب الحرية . . . ان موقفى اوقف  
جديد . فأتى أشيخ ، وفي الخامسة والاربعين لا يكون الرجل  
كما كان فى الثلاثين . فسلام الملك الدستوري يلائمى جد  
الملاءمة ، ويقينى أن هذه الحالة ستلقى الرضى والقبول من ولدى  
فنايليون بقوانينه واصلاحاته وأكاييل المجد التى على  
تاجه لم يستطع أن يظل حاكماً بأمره فى أوائل القرن التاسع  
عشر ولم يرج النصر الذى يسبغ السلام على مملكته الا  
برضوان شعبه . وقد شادت المقادير ان تجزى واحدة  
بواحدة فخلع برلماناً وخلعه برلمان ، ولولا أن نواب الشعب  
دعوه الى اعتزال الملك لما جسرت الدول على طرده لان ملوكها  
المطلقين كانوا قد عرفوا معنى الحرب التى تقودها ارادة الشعوب



نعم ان فرنسا عادت الى الاستبداد باسم نابليون جديد  
هو نابليون الثالث ابن أخي نابليون الكبير ، ولكنها عادت



الامبراطور نابليون الثالث

اليه للدفاع عن حقوق الشعب لا لاهتضام تلك الحقوق، فقد كان  
الرجعيون في البرلمان هم الذين ضيقوا على الشعب وحرموا العمال  
حق الانتخاب وعطوا حرية الصحافة وحرية الاجتماع وأسرفوا  
في الحجر على جميع الحريات في قانونهم المعروف بقانون مارس



الاميرة اوتورة أوجيني

(١٠٠)

سنة ١٨٥٠ . فجاء لويس نابليون يأخى ذلك القانون ويعيد  
الى الشعب جميع تلك الحقوق ، ثم آكل أمره الى اعلان  
الديمقراطية التامة في سنة ١٨٦٩ وتجديد الحكومة النيابية  
في أوسع نطاق . الا أن دسائس الحكيم المطلق بقيت مع جرائم  
السنين الماضية لتتضي عاينه آخر قضاء . فلما شجر الخلاف  
على وراثة العرش الاسباني تصدت له الامبراطورة  
اوجيني — وكانت اسبانية لها مطامع خاصة في بلادها ومن  
رأيها ان الحرب توطد دعائم عرشها — فعرفت كيف تستميل  
اليها المعجبين بهامن القواد الظرفاء والساسة المتأقين ، وعرفت  
كيف تصمم مسامع الامبراطور المتردد عن نصائح تيير  
وأصحابه الاحرار الذين كانوا يذادون عن البلاط ولا يقبلون  
فيه الا على جفوة وغضاضة . فكانت الحرب مع بروسيا وكانت  
الهزيمة العاجلة وكانت نسكة فرنسا التي لم ينقذها منها الا  
تيير وأصحابه الاحرار



## خاتمة

مما تقدم نعلم أن كلمة «بلاد البحر الأبيض» كلمة لا معنى لها إذا أريد بها تسوية الحكم المطلق في البلاد الواقعة على ذلك البحر . لأن الحكم المطلق أو الحكم الدكتاتوري ظهر في بلاد كثيرة غير تلك البلاد ، ولأن الأسباب التي أفضت الى قيام الدكتاتورية — أو ما يسمونه الدكتاتورية — في تركيا وإيطاليا وأسبانيا ليست خاصة بالبحر الأبيض ولا بطبيعته الإقليمية أو الجنسية ، اذ هي أسباب يمكن ان توجد في أي بلد وفي ظل أية حكومة ، وواحدة من تلك الامم — وهي تركيا — أجدر بأن يقال ان الذي حدث فيها هو انشاء الديمقراطية لا انشاء الدكتاتورية ، وان القوانين الحازمة التي يسنونها هناك انما هي القوانين اللازمة لحماية ديمقراطية جديدة لا تزال في دور النشأة والتكوين وفي خطر من نكسة النظام القديم وعوامل النقيض . فليست هي استبداداً ولا الغرض منها توطيد حكم الاستبداد ، وفي كلام مصطفى كمال مع الكتاتبة الانجليزية جراس اليسون عن تحرير المرأة يقول : « كيف

يتاح لنا أن نبني ديمقراطية تامة ونصف الأمة في الاصفاد؟  
ويقول مرة أخرى : « انت الرجال الذين يُطلبون في عهد  
الديمقراطية لابد لهم من منزل يتربون فيه . والآن وقد  
خلصنا من الاجنبي في وسعنا ان نبدأ بتنفيذ الاصلاح »  
ومصطفى كمال هو الذي جعل شعاره في تحرير الشعب كله :  
« خير وسيلة لتعليم قوم قيمة الحرية هي أن تطلقهم احراراً »  
وهو رئيس حزب الشعب ورافع السيادة الشعبية الى حيث لم  
يرتفع بها دستور في وطن من الاوطان . فن الظلم والخطأ ان  
تسمى حركة الزجل العظيم بالحركة الدكتاتورية الا بمعنى  
واحد فيه الفخر كل الفخر لمصطفى كمال وللشعب التركي على  
السواء ، وهو أن ذلك الشعب قد أحب مصطفى كمالاً وأعجب  
به لانه يستحق حبه واعجابه فأولى حكومته كل ما نحتاج اليه  
من السلطان لتحريره والنهوض به وترقية شؤونه . وقد علم  
مصطفى كمال أن شعبه مفتقر الى الاصلاح فلم ينظر اليه نظرة  
المحتقر ولم يهزل نفسه عنه هو وصحبه ولم يتذرع بذلك الى  
حرمانه حقاً من حقوته . لان هناك طريقتين لادراك أدواء  
الشعوب : احدهما طريقة الوارث الذي يسمع بمرض مورثه  
فيرتاح الى تصديقه رينقبض لعلامات الصحة التي تبدو على مريضه

ويود أن يؤكد كل نذير من نذر العلة ويدحض كل خبر  
من اخبار الشفاء ، والاخرى طريقة الأب المظوف الذي  
يسمع بمرض ولده فلا يرتاح الى تصديقه ويستبشر بكل  
ما يخلف ظنه ويؤمن جد الايمان بحياته ويبدل ما في وسعه  
لتعجيل شفائه، وكانت هذه هي طريقة مصطفى كمال في ادراك  
أدواء الشعب التركي — وهي الطريقة الفذة لعلاج الشعوب —  
ولم تكن طريقته أن يبحث عن علامات الخطر بحثاً لانه يريد لها  
ويفرح بها ويعلق آماله جميعاً على الوفاء

ان العدو الاجنبي يستطيع أن يرى عيوب الامة التي  
يفضها ويستعبد لها ولكننا لا نحتاج منه الى هذه النظرة  
وليست حاجتنا الا الى نظرة الوطنى المشفق القيور الذى  
يستفز في أمته كل ما يستفز السكائن الحي في بنيته من كامن  
قوة يغالب بها الداء

أما ايطاليا واسبانيا فقد غلبت فيهما الديمقراطية ولم  
تفشل . وفرق بين أن يغلب نظام على أمره وبين أن يتداعى  
من صميم بنيانه ، فما من نظام حكومة في التاريخ الا وقد غلبته  
القوة في بعض أزمائه ، ولكن الفشل شيء غير هذا وهو أن  
يثبت بالتجارب الطبيعية في المواطن المختلفة أن هذا النظام



غير صالح للقيام . ولم يثبت قط أن الديمقراطية كانت فشلا في  
إيطاليا أو في اسبانيا بل ثبت تقويض ذلك أن آفة إيطاليا  
واسبانيا معاً هي حكم المستبدين لا حكم الشعوب وأن الذي  
تشكو ان منه هو الموانع التي تمنع شعبيهما أن يكون لهما الرأي  
النافذ في سياسة البلاد

ولسنا نريد أن نعرض هنا لحفايا الاسباب التي أحاطت  
بقيام الدكتاتورية في إيطاليا واسبانيا ، بيد أننا نقرر ما لا  
خلاف فيه وهو أن الدكتاتورية قامت في الأمتين على قوة  
وطنية مغتزة بالشعور الوطني والآمال القومية ولم تقم على قوة  
أجنبية ولا قامت لاخلاء روح الأمة من كل نخوة حية ومن  
كل اعجاب سام ومن كل شيء غير التهافت على المنافع المكذوبة  
والصفائر التي لا تنهض بها هم الشعوب . ولقد عز على  
نابليون بونابرت أن يحكم اسبانيا قبل مائة سنة ولم يعز ذلك  
على بريمودي ريفيرا ومن وراءه في هذا العصر وهم أقل جنداً  
وأقل شأناً وأقل اصلاً من نابليون ، وهم يحكمون أمة أعلم  
وأرقى وأكبر من التي أراد أن يحكمها نابليون . وما استعصى  
زمام اسبانيا على ذلك الجبار القدير وأسلس لبريمودي ريفيرا  
ومن معه الا الفرق واحد تتضائل فيه جميع الفروق ، ذلك هو

الفرق بين الحكومة الاجنبية والحكومة الوطنية وان عجزت  
هذه أسوأ العجز واقتدرت تلك أحسن الاقتدار  
وسواء صحت الضرورات التي انتحلت للحكم الدكتاتوري  
في اسبانيا وايطاليا أو لم تصح فالحقيقة الواضحة أنها ضرورات  
لا مثيل لها في غير هاتين الامتين من أم البحر الابيض  
المتوسط . وأين في غير اسبانيا وايطاليا تلك الملايين المعطلة  
والحروب التي تقتل فيها عشرات الالوف والقتل الذي  
تذهب بالارواح على قوارع الطرقات والديار التي يهجرها  
مئات الالوف في كل عام والاقاليم التي هم بالانفصال والسطوة  
التي يملكها رجال الدين في السر والعلانية والمذاهب  
الاجتماعية والسياسية التي تضرب في قرار الاساس ؟ أين في  
غير اسبانيا وايطاليا من أم البحر المتوسط هذه الاسباب  
أو هذه الضرورات صحت كلها على علانها أو كان منها  
المبالغ فيه وغير الصحيح ؟

على أن الحكومة النيابية في أم الديمقراطية لم تنقطع  
بمراض اسباب كتملك الاسباب وضرورات كتملك الضرورات ،  
بل لم تنقطع حكومات الديمقراطية حتى في الزمن القديم بعلاجها  
والاحتياط لها وهي بالقياس الى حكومات اليوم ناقصة النظام

ناقصة التمثيل ناقصة الاداة . ففي روما القديمة كان مجلس  
الشيوخ في أوقات الخطر على الوطن — لاحظ في أوقات  
الخطر على الوطن — ينتدب من زعماء الامة « دكتاتوراً »  
يساعده قائد حربي ويطلق يده في الشؤون العامة زمناً أقصاه  
في العادة ستة أشهر ، وكثيراً ما كان الدكتاتور يعزل وظيفته  
باختياره اذا اتجز ما انتدب له قبل الموعد المضروب ، وكان  
مجلس الشيوخ على كل حال يحتفظ بحقوة التامة في أثناء ذلك  
ويشرف يوماً يوماً على أعمال الدكتاتور وأعوانه الحربيين ،  
ولم يحدث قط — الا عنوة واقتساراً — أن يجبي الدكتاتور  
والسكينة مستقرة والحقوق العامة مصونة فيستبد بالناس  
وينهمك الحق المصون ويفرق وحدة الامة المنفتحة... هذا وهو  
لا يكون دكتاتوراً الا بنوع من البطولة المهيبة المحبوبة يعني  
النفوس بعض الغنى عن الحرية بعزة الوطنية ونخوة الاعجاب .  
ولن يكون دكتاتوراً وهو سخييف هزيل لا مظهر له ولا مخبر  
ولا يصدق أحد من الناس أنه مالك أمره وصاحب القوة التي  
بها يصول على أبناء وطنه

ان أحق المستبدين هو ذاك الذي يهدم الديمقراطية في  
هذا العصر لينى على أساسها صرح الاستبداد العتيق . فان



الديمقراطية اذا هدمت لم يخافها في مكانها الا أحد مذهبين :  
فاما الفوضوية واما الشيوعية على نظام من أنظمتها الكثيرة .  
ذلك أن الفوضيين والشيوعيين يشككون الناس في كل نظام  
معهود ويقولون ان الحكومة بطبيعتها قائمة على القصب والاعتماد  
لخدمة طائفة من الامة هي الطائفة التي تقبض على الزمام . لا فرق  
في هذه الخلطة بين حكومات المستبدين والحكومات النيابية التي  
يقال انها حكومات الشعوب ، فاذا ساء ظن الناس بالتمثيل  
النيابي بعد ما جربوا ضروب الحكومات الفائرة ساء ظنهم  
بادعاء كل حكومة وتهايات الازهان لقبول تلك الدعاوى التي  
يلجج بها الفوضيون والشيوعيون ، وبطل يقيمهم بالحكم وثقتهم  
بالطبيعة البشرية فباتوا في حياة خاوية عقيمة لا اخلاص فيها  
ولا أرحمة ولا يقين . فكل مستبد يحارب الديمقراطية اليوم  
انما يخدم الشيوعية أو الفوضوية من حيث يخيل اليه أنه يخدم  
نفسه ويعود بالناس الى زمن دابر لن يعود

فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم أو من  
شكها في الحكومة الشعبية لانها في هذه الحالة لن تؤمن الا  
بالحكومة الطائفية ولن يكون من وراء ذلك الا انتصار محقق  
للسيوعيين ، وليحذر الكتاب الذين يسرفون في نقد الديمقراطية

لأنها إنما تقبل الاصلاح على مبادئها القويمة ولا تقبله على  
مبادئ أخرى، أما اذا انقلبت أو بطل الايمان بها فلن يرجي من  
ذلك خبر ولن يخلفها نظام أصلح منها يُظن به أن يدوم أو يعاود

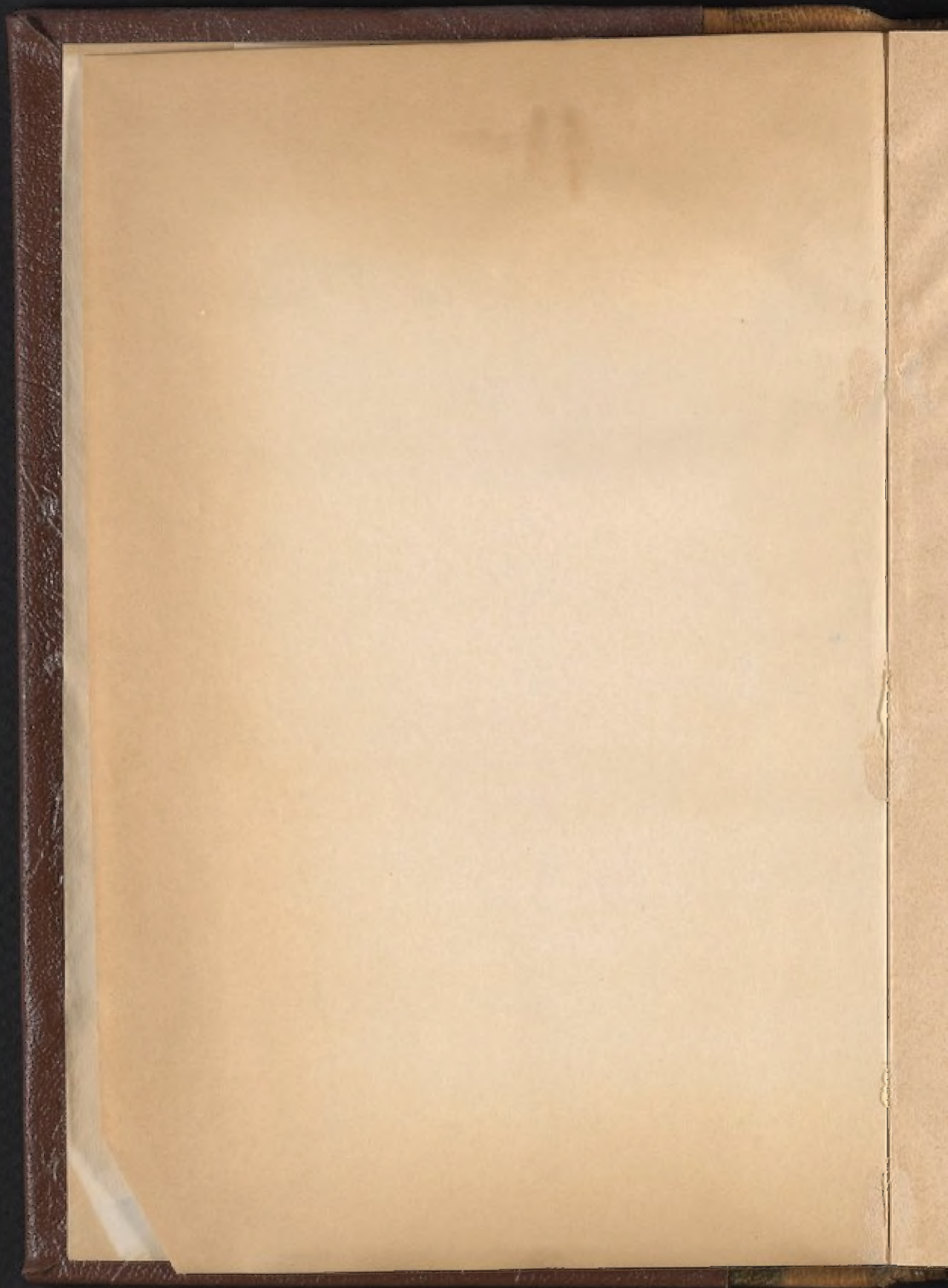
\*\*\*

على انني لا أحب أن اغفل في ختام هذه الرسالة اعتراضا  
يصوب الى الديمقراطية ويلوح عليه بعض الرجحان في باب غير  
باب الحكومة والسياسة ، ذلك ان الديمقراطية ترجع الامر  
في الفنون والآداب والمعارف الشائعة الى أذواق الجماهير  
فيقل الابداع والتفوق ويكثر البهرج والتلفيق ، ورجحان  
هذا الاعتراض ظاهر ولكنه عرضة المبالغة وخطأ التقدير .  
فينبغي أن نذكر أولا ان عهد الديمقراطية الحديثة لم يتجاوز  
خمسين سنة فلا نطالب هذه السنين الخمسين بان تخرج لنا  
من مبدعاتها ما يوازن مبدعات العبقرية في جميع العهود، وإنما  
يحق لنا أن نقابل الخمسين بخمسين مثلها في أي زمان وفي أية  
حال ، وعندئذ نرى أن الديمقراطية لا تنجي في هذا الميدان  
متأخرة ان لم نقل انها تنجي متقدمة بين الصفوف

وينبغي أن نذكر بعد هذا ان اساليب التعبير عن  
المواظف الانسانية قد تنوعت في أيام الصحافة والصور المتحركة

والضوء الشمسية فكان لذلك أثر موقوت لا بد أن يحسب  
حسابه الى أن يزول مفاجأته وتطرد الاذواق الفنية في سياقها  
الاصيل ، وان الفنان الذي يرزق العبقرية العالية لا يسف بها  
الى المباراة في سوق التصنع والغرور ، وانه حتى اذا كانت  
الجاهير تنهري المستضعفين من رجال الفنون بأسفاف ذوقها  
وكثرة تقلبها فليس دواء ذلك أن نقول للجماهير قفى ولا  
تعلمى ولا تطلبى الفنون والآداب أو أن نضرب عليها حجرأ  
كذلك الحجر الذي ضربه المنسود على الطبقات فهاقت  
بهم اللعنة أجمعين . كلا ! وإنما دواؤه ان تتعلم  
الجاهير وتتعلم وتتعلم حتى تسمو الى مقربة من الذوق  
السليم ، وأن يتهدب شره المسال الذى نخشى غوايته  
على العبقرين في سوق المنافسة والزحام ، وأن يوكل التهذيب  
والتنقيح الى اختيار الزمن الذى يضع كل شيء فى انصابه  
حسب ما يحتويه من جراثيم البقاء ، وما دام لنا فى الانسانية  
أمل فهذا المطلب ميسور مطمأن اليه موثوق بفلاحه . أما اذا  
ضاع الامل فى مستقبل الانسانية قاطبة فأهون بضائع الامل  
فى الديمقراطية حينذاك





RA



EG A0 80 - B4577

b-12495979

T-13261773

AUC - LIBRARY




DATE DUE


- JAN 1986

JC 481 A59x/c.1





JC  
481  
.A59x